

الإدارة العامة لرعاية الشباب



# الزواج المرفه

إعداد

فخيلة من الأساتذة

٢٠٠١



الإدارة العامة لرعاية الشباب  
إدارة النشاط الاجتماعي



٢٥٤/١  
زوع

# الزواج المرفه

إعداد

نخبة من الأساتذة

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور / **حسن أحمد غلاب**

رئيس الجامعة

إشراف

الأستاذ الدكتور / **محمد عودة**

نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب

٢٠٠١





كلمة

أ.د. حسن غلاب

رئيس الجامعة



إن جميع الأديان السماوية قد حثت على الزواج ورسخت قيمه وعاداته وتقاليدته السليمة .

لكن الزواج العرفي الذي يفتقر إلى أهم شروط الزواج الشرعي الصحيح كالولي والإشهار وغيرها من الشروط يعتبر خروجاً على المعايير والقانون عكس الزواج الطبيعي الذي تقره الأديان السماوية ومعايير المجتمع وقانونه وقيمه .

وقد سررت بهذا الجهد المخلص الذي قامت به الإدارة العامة لرعاية الشباب بالجامعة. والذي تمثل في استكتاب نخبة متميزة من الأساتذة والخبراء في مجال علم الاجتماع وعلم النفس والطب النفسي وغيرها من التخصصات لتقديم صورة متكاملة عن هذه الظاهرة وسبل مواجهتها للدور الذي تؤديه الجامعة من خلال التعليم النظامي الذي يهدف إلى دعم الجوانب الأكاديمية والمعرفية والمهارية واستكمالاً لدور رعاية الشباب بما تؤديه من أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية وترفيهية وإضافة إلى الفلسفة التي تقوم عليها الريادة الاجتماعية في كليات الجامعة والأقسام المختلفة لدعم الجوانب الوجدانية في حياة الطلاب لخلق جيل من الشباب القادر على القيام بمسؤولياته في هذه المرحلة المهمة من تاريخ مجتمعنا .

ذلك لأن الشباب هم ثروة المجتمع ورصيده الحقيقي وهم الذين سوف يحملون شعلة مستقبله .

والله الموفق ،،،

**أ.د. حسن أحمد غلاب**

رئيس جامعة عين شمس





كلمة

أ.د. محمود عودة

نائب رئيس الجامعة  
لشئون التعليم والطلاب



في إطار رسالتنا في تنوير شبابنا بما يمكن أن يواجههم من مشكلات تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في بناء وطنهم وأمتهم، فقد اصدرنا في العامين الماضين دراستين ، عالجت الأولى مشكلات العنف والبلطجة من منظور علمي متكامل وعالجت الدراسة الثانية مشكلة المخدرات ، تعاطيها وإدمانها.

وفي هذا العام فإننا نواصل رسالتنا بإلقاء الضوء عل « ظاهرة جديدة على مجتمعنا يدور حولها جدل كبير ألا وهي ظاهرة الزواج العرفي أو الزواج السري كما يسمى في بعض الأحيان .

فالبعض يذهب إلى أنها مجرد حالات بسيطة ومن ثم لا يمكن وصفها بالظاهرة الاجتماعية ، والبعض الآخر يرى أنها أصبحت ظاهرة شائعة ومنتشرة في المجتمع المصري بشكل عام وفي مجتمع الجامعة بشكل خاص ، ومن ثم فهي ظاهرة تستحق الدراسة .

وفي إطار رسالتنا في تنوير شبابنا بمشكلات مجتمعة وفهم ظواهره فهماً علمياً سليماً .

فيسعدني أن أقدم لأبنائي الطلاب هذا العمل العلمي الذي أسهم في إعدادة صفوة من العلماء والمتخصصين المعنيين بهذه الظاهرة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيكولوجية . حيث قدموا فهماً علمياً سليماً لهذه الظاهرة من حيث نشأتها وحجمها وناقشوا أهم أسبابها والآثار المترتبة عليها ، كما أشاروا إلى أفضل السبل لمواجهتها .

وإنني إذ أتقدم بعميق الشكر والامتنان للسادة الأساتذة الذين اسهموا في هذا العمل العلمي المتميز بأفكارهم وتحليلاتهم وتجاربهم وحبيراتهم لأرجو أن يجد فيه الطلاب بخاصة والقراء بعامة ما يفيدهم وما يسلحهم في مواجهة مثل هذه الظواهر التي يمكن أن تهدد مسيرة مجتمعنا وأمتنا ووطننا

والله ولي التوفيق ،،،

أ.د. محمود عودة

نائب رئيس الجامعة

لشئون التعليم والطلاب



كلمة

أ.د. ثروت إسحق

د. محمد منصور

رئيس اللجنة الاجتماعية



يمر مجتمعنا المصري بتغيرات اجتماعية هائلة فرضت نفسها على مسرح الحياة الاجتماعية نتيجة للخصخصة وارتفاع تكاليف المعيشة وتقلص الطبقة الوسطى وازدياد الآثار الناجمة عن التصنيع والتحضر والتطور التكنولوجي وازدادت التغيرات الناجمة عن تغير نسق القيم في المجتمع كما تأثرت شريحة الشباب بهذه التغيرات بصورة واضحة باعتبارها شريحة للتغيير والتجديد .

وقد أشارت أصعب الانتهام إلى الشباب على اعتبار أنه قد سادت في الأونة الأخيرة في محيط الشباب العديد من الظواهر الغريبة من بينها الزواج السري ، وأصبح من الضروري أن تدرس هذه الظاهرة دراسة اجتماعية وعلمية بمعرفة الخبراء في العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث تصدت جامعة عين شمس لدراسة هذه الظاهرة من خلال هذه الباقية من الدراسات النظرية والميدانية للاستقصاء عن اتجاهات الشباب المصري نحو ظاهرة الزواج العرفي .

ولا شك أن الرسالة التي تطلع بها رعاية الشباب بالجامعة لتوعية الشباب الجامعي هي رسالة هادفة تستوجب الانطلاق من قاعدة معرفية وأكاديمية صلبة ، وهي مهمة لا بد أن يطلع بها الخبراء في العلوم الاجتماعية ، وتستند على حقائق موضوعية وتغيرات وتحليلات سوسيولوجية أصيلة . ليتسنى للجامعة بدورها من خلال أجهزتها المختلفة رسم السياسة الاجتماعية والثقافية المناسبة للتعامل مع الشباب الجامعي بصفة خاصة والشباب المصري بقطاعاته المختلفة بصفة عامة . وهذا يعني دون شك أنه من المتعذر على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية في المجتمع القيام بدورها دون الاستناد على هذه القاعدة المعرفية التي تنهض على استخدام معطيات ومناهج العلوم الاجتماعية لمساعدة صناع القرار على التخطيط السليم لمواجهة المواقف المعقدة والتغلب على التحديات والصعاب القائمة .

إن هذه الدراسة للزواج العرفي تعد ركيزة مهمة لفهم طبيعة هذه الظاهرة والتوعية بمخاطرها حتى يتسنى توجيه شباب الجامعة وترشيدهم بصورة محددة لفهم الآثار التي يمكن أن تلحق بالشباب الذي يتردى في هذا المستنقع الخطير فتحول دون احترامه لذاته واحترامه للمعايير الاجتماعية والدينية والأخلاقية المتفق عليها في المجتمع كما أن من شأن هذه الدراسات التي نضعها تحت يد الآباء والأمهات والجهات

المسئولة في المجتمع مايطمئنا إلى فهم واقع الشباب ومعرفة تصوراتهم المتصلة بهذه الظاهرة الخطيرة .

ولم يكن بوسع هذا الكتاب أن يصدر دون المساندة وكذلك التشجيع المستمر من الأستاذ الدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة الذي لاألوا جهداً في سبيل تشجيع الدراسة العلمية لمشكلات الشباب وأوضاعهم لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم . كما أن هذه الدراسة هي ثمرة من ثمار الاهتمام المتزايد بدور وفاعلية جهاز رعاية الشباب وهي المهمة التي يطلع بها أ.د محمود عودة عالم الاجتماع المتميز الذي يشرف على إدارة رعاية الشاب بالجامعة . كما أن الشكر كل الشكر لجهاز رعاية الشباب واللجنة الاجتماعية التي تضم نخبة طيبة من العاملين في حقل العمل الاجتماعي الجاد الموجه لشباب الجامعة .

تتمنى أن يحظى هذا الكتاب برضا الأفراد والهيئات التي تهتم بواقع الشباب الجامعي وترغب في المساهمة في التعرف على مشكلاته وتساهم معه في حلها ، كما أن بوسع المؤسسات المختلفة كوزارة الشباب وعلى رأسها الأستاذ الدكتور على الدين هلال والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ورجال الدين والقانون والتربية والتعليم وغيرهم الإفادة كذلك منها .

والله ولي التوفيق ،،،

**ا.د. ثروت إسحاق**

**د. محمد منصور**

رائدا اللجنة الاجتماعية بالجامعة



كلمة

الإدارة العامة لرعاية الشباب  
إدارة النشاط الاجتماعي



انطلاقاً من دعم دور الجامعة في خدمة قضايا التنمية والمجتمع والمساهمة في الدراسة العلمية لمشكلات المجتمع التي تعوق العمل والتنمية بصفة عامة ومشكلات الشباب بصفة خاصة ، قامت إدارة النشاط الاجتماعي بإصدار كتابين :

الأول : خلال العام الجامعي ٩٧ / ٩٨ في موضوع :

سلوك العنف والبلطجة أسبابها وعلاجها .

والثاني : خلال العام الجامعي ٩٨ / ٩٩ في موضوع :

الإدمان وتعاطي المخدرات ( وأعيد طبعه خلال العام الجامعي ٩٩ / ٢٠٠٠ لنفاد الطبعة الأولى نظراً للإقبال الشديد على الكتاب ) . وتقدم الإدارة هذا العام الكتاب الراهن وموضوعه « الزواج العرفي مشكلة اجتماعية أسبابها وطرق حلها وأثرها على الشباب » .

وذلك تحت رعاية أ.د حسن غلاب رئيس الجامعة وأ.د. محمود عودة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب ، وإشراف أ.د. ثروت إسحق أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ورائد اللجنة الاجتماعية .

ويسعدنا أن نقدم للشباب الجامعي هذه الباقة المتميزة من الدراسات التي يضمها الكتاب .

ونحن نأمل أن تؤدي هذه الدراسات مثل سابقتها الهدف المرجو منها في توعية الشباب لخطورة هذه الظاهرة وتقديم الحقائق الموضوعية المتعلقة بظاهرة الزواج العرفي حتى يتسنى وضع الظاهرة في إطارها الحقيقي دون تهويل .

والله ولي التوفيق ،،،

الإدارة العامة لرعاية الشباب النشاط الاجتماعي



الزواج العرفي بين الشباب  
انحراف

عن الصحة النفسية السورية

أ. د. محمود السيد أبو النيل

أستاذ علم النفس

بكلية الآداب

جامعة عين شمس



لقد تطورت صور الزواج عبر السنين لدى بنى البشر فبعد أن كان فى العصور الماضية من الممكن أن يتزوج الأخ من اخته (الملكة حتشيسوت تزوجت أخيها) أو يسمح بتعدد الأزواج أو تعدد الزوجات بأى عدد ، نجد أن الأديان السماوية وعلى رأسها الدين الإسلامى الحنيف قد نظمت صورة ورسخت قيم الزواج بعاداته وتقاليده السليمة .

ولقد شاع فى الآونة الأخيرة بعض صور الزواج بين الشباب كالزواج العرفى والذى يفتقر إلى الإعلام والإعلان ، فلا يتميز فى هذه الحالة عن الزنا لأنه لا يتحقق لعدم وجود الولى بالنسبة للفتاة وإن وجد شاهدان ، كما أنه يكون فى الغالب مؤقتاً بوقت ، فينتهى بتخرج الفتى والفتاة من الجامعة وقد يكون قبل تخرجهما .

والزواج العرفى بهذه الصورة يعتبر خروجاً على معايير الصحة النفسية السوية ، ومن آثاره توقع انتشار أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية . فالزواج العرفى زواج حالة Stat وليس زواج سمة Trait وذلك يعنى أن يكون حلاً لحالة مؤقتة يمر بها الفرد ويشبع من خلالها حاجاته الجنسية والنفسية المتوقدة والمتوترة ، إذ يتم بسرعة وبمجرد نظرات إعجاب وتعارف على عجل وبدون تفكير ولا روية فلا يكتب له الاستمرار ، وذلك على عكس الزواج الطبيعى الذى تقره الأديان السماوية والذى يعتمد على الاختيار الجيد والمشورة الأسرية وفقاً لمعايير المجتمع وقيمه ، ووفقاً لسمات الشخصية لدى الفتى والفتاة واعتماد الزواج على هذه الأسس والأصول التى توطدت فى الثقافة التى تجمع الزوجين ترسخ لديهما الأمن والثقة المتبادلة المستمدة من ركيزة أساسية تتمثل فى قبول وموافقة المجتمع والتى لا تنفصل عن رضا وموافقة كل منهما على الزواج من الآخر .

والزواج العرفى قد يكون زواجاً «مكماً» لنقص لدى المتزوجون والذى يكون فى الزواج العرفى قاصراً فى أغلب الأحوال على الإشباع الجنسى والتى تصل لزوجتها فى سن الشباب وعدم توجيه هذه الغرائز التوجيه السليم خاصة من جانب الأسرة والتى شاع فيها فى هذه الأيام انعدام رقابة الوالدين حتى فى أدنى صورها ، وهى الرقابة من خلال الاتصال بالعين Eye-Contac أو متابعة الأبناء أثناء الاجتماع على مائدة الطعام والتى حل

محلها الساندوتش ومطاعم Take Away .

ويرتب على عدم الرقابة الأسرية تعود الشباب على الانفراد باتخاذ قرار ذاتي دون الرجوع للأسرة في الزواج العرفي والذي ينتهي سريعاً أو إن استمر لفترة من الزمن فتكون عتبة التخرج من الجامعة نهايته حيث يفترق الاثنان كل في طريق مختلف بعد أن قضى حاجته الغريزية ، وتقع الطامة الكبرى على الفتاة التي تحتاجها مشاعر الحزن والقلق النفسى تندب فيهما حظها وتجربتها في الزواج العرفي والتي انتهت بالفشل . فإلى جانب عدم وجود مسئولية من الرجل تجاه الفتاة ، فإن أحلامها في الاستقرار والأمن النفسى والرغبة فى تكوين أسرة وإنجاب أبناء تنتهى إلى لاشئ وتحمل الفتاة فى النهاية النتائج أكثر من الفتى وخاصة تلك الآثار النفسية التى تنتج عن شعورها بالنبذ من المجتمع لشوه صورتها التى صنعتها يديها عند كل من عاونها من أصدقاء وزملاء وأسرة ، وتكون النتيجة فقد الثقة بالنفس والشعور بالفشل والإحباط .

والدوافع التى تؤدى إلى الزواج العرفي بين الشباب هى بالإضافة لما سبق :

- ١ - خصائص المرحلة العمرية التى يمر بها الشباب والتى تتميز بوجود «أزمة» وتغيرات بدنية وجنسية تسعى للإشباع .
- ٢ - ظروف الاختلاط التى لم يألفها الشباب فى أسرهم
- ٣ - كثرة سفر الطلاب للدول الأوروبية وتشبههم بعادات وسلوكيات الشباب فى الغرب دون مراعاة للفروق الثقافية .
- ٤ - انتشار الفضائيات والتى تنقل عبر الصور الفنية المختلفة من أفلام وتمثيلات أساليب الحياة الغربية والتى يحاكيها ويقلدها الشباب دون انتقاء مناسب منها لثقافتنا .
- ٥ - الضائقة الاقتصادية الناتجة عن الزيادة السكانية والتى تقف حجرة عثرة أمام فتح باب العمل للشباب مما يترتب على ذلك فقد الأمل فى تكوين أسرة بعد التخرج .
- ٦ - بعض صور الانحرافات فى المجتمع وانتشار الفساد المتمثل فى القروض البنكية دون ضمان مما يعزز فى نفوس الشباب الجرى وراء الثراء السريع العاجل اقتداءً بهذه الأساليب دون التضحية وبذل الجهد .
- ٧ - ابتعاد المناهج التعليمية فى هذه الفترة من عمر الشباب الجامعى عن أن تتضمن



موضوعات يعمل فيها الطالب ذهنه وعقله وصولاً لحل بعض المشكلات في المجتمع ، والتي تعمل من ناحية أخرى على إكساب الشباب المهارات الاجتماعية Social Skills التي تساعد على مواجهة مثل هذه المشكلات والتصدي لها حلول ترفع من قيمته العلمية والخلقية .

٨ - افتقار المناخ الجامعي وخلوه من الأنشطة الترفيهية والترفيهية ، تلك التي تعمل على إعلاء غرائز الشباب والتسامي بها عن مجرد الإشباع المادي إلى هذه الأنشطة التي تساعد على استخدام طاقاته فيما يعود على جسمه وعقله بالمنفعة .

#### ١. د. محمود السيد أبو النيل

أستاذ علم النفس

بكلية الآداب

جامعة عين شمس



الزواج العرفي بين طلاب  
وظالبات الجامعة

منظور نفسي

ا. د. عادل صادق

رئيس مركز الطب النفسي

جامعة عين شمس



●● ربما يكون رجال الدين اقدر على وضع تعريف للزواج العرفي لكنه من المؤكد أن الزواج في أى من صورته يعنى أو يعبر عن شئء واحد وهو رغبة ذكر وأنثى أن يعيشا معاً ، لأن ذلك يحقق لهما أقصى متعة معنوية وحسية . لكن الهدف من الزواج ليس المتعة فقط ولكنه يجسد احتياجاً نفسياً أولاً للحياة في نطاق أسرة تتعاون في مواجهة الحياة بسرائها وضرائها ، بحلها ومرها . فالإنسان خلق ليعيش في نطاق أسرة وكذا نطاق أوسع وهو المجتمع ليدخل في شبكة من العلاقات تصبح ضرورة لاستمرار حياته على المستوى الإنساني بل والفيزيائي أيضاً .

●● إذن لا يتحقق الوجود الإنساني وكذا لا يتحقق إنسان من وجوده إلا من خلال علاقة حميمة مع إنسان من الجنس الآخر وياحبذا لو أثمرت هذه العلاقة أطفالاً يحملون دماء وسمات وجينات الوالدين . والهدف الأساسي من الزواج هو تحقيق الخصوصية في هذا الارتباط . أى أن هذا الرجل هو ملك خالص لتلك المرأة ، وأن هذه المرأة هي ملك خالص لتلك الرجل ، وأن هؤلاء الأطفال أتوا من صلب هذا الرجل الذى يطلق عليه زوجاً ورحم هذه المرأة التى يطلق عليها زوجة ، أى أن الزواج هو نوع من التخصيص حتى لا تحدث اعتداءات متبادلة وحتى يتم التعرف على نسب الأطفال .. ولهذا كان لابد من إعلان هذا الزواج . والإعلان هو التخصيص .. الإعلان هو اللافتة التى نعلقها على البيت مكتوب عليها : لا تقترب .. ملكية خاصة ..

●● ولذا فإنه قبل اكتشاف الكتابة وقبل أن تكون هناك دولة لتنظيم حياة الناس لم يكن هناك عقد قران مسجل على الورق وإنما كان يكفي أن يعلن الطرفان زواجهما ثم يمضيان حيث يعيشان معاً ليحقق كل طرف للآخر توقعاته ويرضى رغباته من خلال أداء كل منهما لدوره .

●● وحين تعقدت الحياة كان لابد من الاحتفاظ بسجلات رسمية تصون حقوق الناس يستوى في ذلك من يتزوج أو من يشتري مزرعة أو يبيع سيارة .. إن الدولة هنا تدخل شريكاً لحماية مصالح الناس .. لكن ذلك لم يؤثر في الجوهر الحقيقي والمعنى البليغ للزواج .. فالزواج هو الزواج سواء إذا تم شفويّاً أو مسجلاً على الورق . وسواء إذا احتفظت الدولة بنسخة من هذا الورق أو لم تحتفظ .

●● ويصبح الإعلان هو أهم شروط الزواج . الإعلان من أجل التخصيص

والخصوصية والتخصيص .

●● ولكن ماذا إذا قرر الطرفان لأسباب خاصة تأجيل الإعلان ، فهل يصبح هذا الزواج صحيحاً ؟

●● إنه صحيح لأنه يعبر عن الرغبة المخلصة للطرفين . إذن الإخلاص هو الأساس .  
أى النية الصادقة . فيقول الرجل لنفسه وحتى دون أن يسمعه أحد : لقد قررت الزواج بهذه المرأة لتصير زوجة لى وحدى ومدى الحياة . وبالمثل تقول المرأة لنفسها «إنه عهد وفاء واتفاق يُشهدان عليه الله ..» .

●● والدين يضع شروطاً مكملة لاتمس الجوهر وإنما تفرض نظاماً وتحفظ حقوقاً من أجل ترسيخ النظام الزواجى ومن أجل نشر الفضيلة .

●● ولذا فقد يكون الزواج العرفى أو مايسمى بالزواج العرفى المنتشر بين طلاب وطالبات الجامعة هذه الأيام مفتقداً لبعض الشروط الدينية والمدنية ، لكنه من الوجه النفسى زواج بشرط واحد فقط وهو النية الصادقة للزواج . أى لا يكون هذا الزواج غطاء يحمى علاقة جنسية محرمة .. وألا يكون مؤقتاً أى تعقد النية على الخلاص من هذه العلاقة بعد فترة معينة وحتى تتاح الفرصة لزواج حقيقى .

وتلخيصاً لما سبق فإننا نكون أمام عدة نماذج للزواج :

١ - زواج دينى : يشترط الموافقة والرغبة المتبادلة دون إكراه وأن يطلب الرجل امراته من ولى أمرها وأن يكون هناك صداق وأن يعلن عن الزواج .

٢ - زواج مدنى : أى موثق بأوراق رسمية تهدف أساساً لضمان حقوق الطرفين .

٣ - زواج عرفى : وله كل مواصفات الزواج الدينى ولكن غير موثق رسمياً .

٤ - زواج عرفى منقوص : وفيه الرغبة متبادلة والنية صادقة ولكن قد يفتقد لبعض جوانب الزواج الدينى كالإعلان أو وجود ولى الأمر وغير موثق .

٥ - زواج عرفى كاذب : أى أن النية تكون كاذبة فليس الهدف زواجاً ولكن توجد أهداف أخرى مصلحية أو جنسية ويفتقد لكل الشروط الدينية وهو بالقطع غير موثق .

وإذا جئنا إلى طلاب الجامعة فإن الغالبية من الزواج العرفى المنتشر هو من النوع الرابع وهو الزواج العرفى المنقوص وإما النوع الخامس وهو الزواج العرفى الكاذب وللأسف أن النوع الأخير أى الكاذب هو الأكثر انتشاراً . ولكن هذا لا يمنع أن هناك زواجاً عرفياً هو اقرب للصحة ويتم بشكل سرى بين الطالب والطالبة أو يعلن عنه فى أضيق نطاق بين الزملاء والزميلات لضمان عدم الاعتداءات الخارجية .

●● ولكي تكون هناك مباشرة في التناول فإننا نقول إن الدافع الجنسي يكون هو الدافع الأساسي وربما الأوحده في الزواج العرفي الكاذب . بينما في الزواج العرفي المنقوص فإن الحب والرغبة في الزواج الحقيقي يكونان من أهم أسباب اللجوء إليه ، ولكن لا نستطيع أن نتكر أيضاً وجود الدافع الجنسي الملح والذي يتأجج في كل الحالات بسبب الحرمان وبسبب حالة اليأس من إمكانية تحقق زواج فعلي بالمواصفات الدينية والمدنية .

●● وبافتراض أقصى درجات حسن النية فإن هذا النوع من الزواج العرفي المنقوص سوف يفتقد للسكن ، وهو أحد المزايا المهمة للزواج وأحد ضرورياته ، وأحد أسباب دعمه . كما أنه يحقق المعنى الحقيقي للزواج وهو أن اثنين يرغبان في أن يعيشا معاً ..

●● وافتقاد السكن يعرض الزواج العرفي للهزات تحت مؤثرات خارجية حتى وإن كانت ضعيفة ، كما أنه يؤجل عملية الإنجاب كما يعرض الطرفين للضغوط الأسرية والتقد من المجتمع ، كما أنه يشينه من وجهة نظر المجتمع ، حيث يظن أن هذا الزواج العرفي قد تم لأسباب جنسية محضه ، مما يدفع الطرفين أحياناً لإنكار العلاقة وكذا إحساسهما بالعار والأخطر هو الشعور بالذنب والذي قد يصبح كاللغم الذي قد ينفجر بمجرد اللمس الخفيف .

●● والخوف من الحمل يكون من أحد الأسباب الباعثة على القلق ، كما أنه يسبب مشكلة كبرى للطرفين إذا حدث فعلاً .

●● وبلغة الطب النفسي فإن الحالة الوجدانية التي تكون مسيطرة علي طرفي علاقة الزواج العرفي المنقوص هي الشعور بالذنب والقلق ، أى مزيج من الاكتئاب والقلق مما يؤثر سلبياً على العلاقة ويؤثر أيضاً سلبياً على الأداء الدراسي وعلى الدور الاجتماعي لكل منهما ..

وهناك عدة اقتراحات للحد من الزواج العرفي الكاذب ولتقليل الآثار السلبية للزواج العرفي المنقوص .

١ - لا بد في البداية من التسليم بأنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة إلا إذا استطعنا أن نوفر الإمكانيات المادية لزواج اثنين حديثي التخرج أو على الأقل أن يريا أن هذا الزواج من الممكن أن يحدث في المستقبل القريب المنظور . وثمة محاولات جادة من جانب الدولة لتوفير سكن ملائم ستساعد حتماً على حل جزئي للمشكلة .

٢ - لا بد من اعتراف الأسرة ، وهذا يعني تورطها ، وبذلك نقضى على صفة السرية

والتي ستقضى على كثير من الزواج العرفي الكاذب لأن مدعيانة سينكشفا ولن تكون أمامهما أى حجة للتخفى إذ أن الأُسرتين ستكونان على استعداد للتفهم والمساعدة .

٣ - أن يكون هناك شكل من أشكال التوثيق المبدئي حماية لحقوق الفتاة بالذات وعدم السماح باللعب بمصيرها .

٤ - أن ينظر المجتمع نظرة إيجابية لهذا الزواج تمثياً مع الظروف الاقتصادية الراهنة والتي لا مهرب منها ولا أمل فى حلها فى المستقبل القريب .

٥ - مزيد من الاهتمام بالتغذية الروحية والجسدية والفكرية للشباب حتى لا تكون اهتماماته محصورة فى الجنس . إن امتصاص طاقات الشباب فى النشاطات المختلفة الرياضية والثقافية والسياسية كفيلا بأن يحاصر ظاهرة الزواج العرفي ويضعها فى أضيق الحدود .

●● والجانب الإيجابى الوحيد فى ظاهرة الزواج العرفي بين طلبة وطالبات الجامعات فى مصر هو أن الزواج مازال هو الشكل الأمثل للعلاقة بين شاب وفتاة ، وحتى إذا كان دوافع جنسية قهريّة فإنهما يفضلان أن تتحقق فى إطار زواج حتى وإن كان منقوصاً أو غير صحيح . وربما يكون ذلك هو ورقة التوت الأخيرة بسبب تغلغل الدين فى المجتمع وبسبب التماسك الأسرى ، كذا وجود درجة عالية من المحافظة فى سلوك الأسرة المصرية بجميع أفرادها وهذا أفضل بكثير مما وصل إليه الغرب من مباركة العلاقات غير الزوجية بين الجنسين فى شتى صورها حتى وإن عاش الطرفان معاً فى مسكن واحد وحتى وإن أنجبا أطفالاً .

### ١. د. عادل صادق

رئيس مركز الطب النفسى

جامعة عين شمس



اتجاهات الشباب الجامعي  
نحو

# الزواج العرفي

دراسة نظرية وبحث ميداني

إعداد

أ.د. ثروت إسحق

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب

جامعة عين شمس



## مقدمة

تهتم هذه الدراسة باستقصاء اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج العرفي وما من شك في أن التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي في مصر نحو الزواج بصفة عامة والزواج العرفي بصفة خاصة ، يعد ركيزة مهمة لمعرفة أبعاد الظاهرة وأبرز آثارها كما يساعد في رسم السياسة التي تهدف إلى توعية الشباب وترسخ نسق القيم من خلال المؤسسات المختلفة ، كالأُسرة والمدرسة والجامعة ، فضلاً عما تقوم به أساليب الاتصال الجماهيري من راديو وصحف وتلفزيون وغيرها .

والزواج هو نظام اجتماعي يحدد العلاقة بين رجل وامرأة ، ويفرض عليهما نسقاً من الالتزامات والحقوق المتبادلة لاستمرار الأسرة وضمان أدائها لوظائفها ، ويعتبر حفل الزواج والشعائر المصاحبة له إعلاناً يعترف بمقتضاه كل من الزوج والزوجة بمكانته الجديدة في المجتمع وبمولد الأسرة التي سوف تؤدي دورها في المجتمع .

ويقوم الزواج من الناحية البيولوجية كاستجابة طبيعية لإنجاب الأطفال وتربيتهم واعتمادهم لفترات طويلة على والديهم وحاجتهم للعناية الأبوية .

إن أبرز ما يميز الزواج الإنساني هو ارتباط التزاوج بالأبوة والأمومة ، ويضيف وستر مارك لذلك صفة الاستحسان الاجتماعي فيصبح الزواج عقداً شرعياً يحدد علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الآباء بالأبناء ، وهو يتم عادة بطريقة عامة ومقدسة .

( عاطف غيث - قاموس علم الاجتماع - ١٩٧٩ - ص ٢٧٩ ) .

ويعد الزواج واحداً من أهم الأحداث الكبرى في حياة الإنسان ، تلك الأحداث هي : الميلاد ، والزواج ، والموت . كما أننا نتعلم فن الزواج منذ الطفولة ، فنحن نتعلم احترام الآخر والتعاطف معه في طفولتنا المبكرة ، وننقل هذه الخبرة ، بعد ذلك إلى القرين في خبرة الزواج .

( سامية الساعاتي - الاختيار للزواج - ١٩٧٣ - ص ١٧ : ص ١٩ ) .

والجنس في الإنسان - على ما يذكر فرنسوا جوست - هو ناحية من النواحي التي

تألف منها الشخصية ، وينبغي ألا يتعد بدوره عن الحب ، ولكي يجب علينا ألا نعتبر أنفسنا محور العالم ، فنحن نحب الآخر كإنسان لانطوعه حسب رغباتنا ومصالحنا . فالآخر يجدر احترامه ( كما هو ) ولا يسوغ أن نتصرف تجاهه في ضوء مصالحنا الشخصية وأنانيتنا ، ومن ثم يتعد استخدام الجنس لتحقيق بها حاجة صبيانية أو نزوة عابرة ، فيتعد الحب عن الجنس وتصبح الهوة بينهما شاسعة وعميقة .

( قبل الحب - ترجمة إميل الحاج - ١٩٨٤ - ٢١ ، ٤٠ - ٤١ ) .

والزواج في الإسلام هو عقد ازدواج وانضمام بين الرجل والمرأة . وهو عقد وصفه الشارع الحكيم (الله) لحل استمتاع كل من الرجل والمرأة بالآخر بقصد تكوين أسرة مستقرة .

والعقد في الزواج هو مجموع الإيجاب والقبول ، ومن شروط صحة الزواج :

● أن تكون المرأة حلالاً للزواج بمعنى ألا تكون محرمة عليه .

● أن يحضر عقد الزواج شاهدان .

وقد نص القانون المصري بعدم سماع دعوى الزوجة أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية

( المادة ٤/٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ) .

كما أكد قانون ١٩٩٧ في المادة ٢٣ أنه « لاتقبل عند الإنكار دعوى الزوجية مالم يكن الزواج ثابتاً في ورقة رسمية ، ومع ذلك تقبل دعوى التطليق إذا كان الزواج ثابت بأية ، كتابة »

( سمير الأودن - الزواج العرفي - بدون - ١٦ : ٧٩ ) .

والزواج المسيحي كذلك ارتباط بين شاب مسيحي وفتاة مسيحية يجمع الله بينهما ، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان . لذلك يرتفع الارتباط بين الزوجين إلى مستوى الاتحاد من خلال الصلوات التي تتم في الكنيسة وتكون وسيلة لتحقيق الاتحاد السرى بينهما ليزدهر من خلالها الحب الذي يتجاوز مجرد الاتصال الجسدى بينهما .

( عادل حليم - المعنى المسيحي للزواج - ١٩٩١ - ٥٠ : ٦١ ) .

غير أنه من الضروري هنا أن نميز بين الزواج العرفي والزواج السرى ، فالزواج العرفي هو الزواج الذي يشهده الشهود والولي ولكنه لايسجل في الوثيقة الرسمية التي يقوم بها المأذون ، وهو عقد مستكمل الأركان والشروط المعتبرة ، وتكمن في صحة العقد

ووثبتت به جميع حقوق الزوجية ولكن ينقصه الإثبات الرسمي الذي تصبح به المطالبة أمام المحاكم حفاظاً للأسرار ، وقد كان هذا الزواج هو النمط السائد في الماضي ، غير أنه مع ضعف العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية والدينية في المجتمع ، أصبح الكثير من الناس ينكرون أنهم تزوجوا ، فتصبح الزوجة عادة هي الضحية ، وتضيع حقوق الزوجة كما يضيع نسب الأولاد ، ولذلك حث المشرع على وجود وثيقة تثبت هذا النمط من أنماط الزواج حرصاً على الحقوق والواجبات المتعلقة بالنسب والميراث وما إليها .

أما الزواج السري الذي يتولاه الزوج والزوجة دون أن يحضره شهود أو ولي ، ودون أن يعلن أو يكتب في وثيقة ويعيش الزوجان في ظله في حالة كتمان بحيث لا يعرفه أحد من الناس سواهما ، فقد أجمع الفقهاء على بطلان هذا النمط من أنماط الزواج ، فإذا حضر الشهود وأخبروا به كان صحيحاً عند الأحناف والجمهور يشترطون الولاية مع الشهود .

(أبو سريع عبد الهادي - زواج المتعة - ص ٩٩ :ص ١٠١) .  
 وخطوره هذه الدراسة التي نقدمها تكمن في الرغبة في التحقيق مما أورده بعضهم من انتشار ظاهرة الزواج العرفي داخل حرم الجامعة بنسبة تصل إلى ٦٪ من إجمالي طلاب الجامعة ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الظاهرة تتم كذلك في الظلام ويصعب التأكد من الانتشار الحقيقي لها وأن أكبر معدلات الزواج العرفي تشهدها العواصم ومدن القناة .

وقد أشار البعض إلى الأسرة باعتبارها المسئول الرئيسي عما يحدث ، وإلى المؤسسة التعليمية كذلك المدرسة والجامعة ، بينما ألقى البعض بالاتهام على الحرية الزائدة للشباب ، والاختلاط غير المنضبط ، وعلى انتقال الطلاب والطالبات من محافظاتهم للإقامة في المدن الكبرى التي بها الجامعات والأقسام التي يرغبون في الالتحاق بها ، واتهم البعض وسائل الإعلام بأنها تؤدي لانتشار الزواج العرفي بما تعرضه من أفلام ومسرحيات وما يرد على صفحات المجلات من صور الإثارة الجنسية وغيرها .

وغنى عن القول إن الدور الذي تؤديه الجامعة من خلال التعليم النظامي يهدف إلى دعم الجوانب الأكاديمية والمعرفية والمهارية أما الدور الذي تؤديه إدارة رعاية الشباب بما تتيحه من أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية ، والفلسفة التي تقوم عليها الريادة

الاجتماعية في الأقسام المختلفة والكليات داخل الحرم الجامعي فتهدف إلى دعم الجوانب الوجدانية في حياة الطلاب وتساند عملية التوجيه الاجتماعي الفعال لخلق جيل من الشباب القادر على القيام بالمسئوليات والمهام المنوطة به في هذه الحقبة المهمة من تاريخ مجتمعنا.

إن رياح العولمة وقسمات النظام العالمي الجديد التي تهب مجتمعاتنا العربية تستوجب الاهتمام بالدراسة العلمية للسلوك الإنساني في جامعاتنا حتى تتمكن من فهم الشباب في ضوء آليات التغيير الاجتماعي التي تهب بعنف مدعومة بثورة تكنولوجية وإعلامية ومعرفية يكاد يهتز تحت وطأتها نسق القيم في المجتمع ، وبخاصة لدى الشباب وهم ثروة المجتمع ورصيده الحقيقي ، لذا وجب أن نسلحه لمواجهة التحديات القائمة والانطلاق لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة دون إبطاء .

ويسعدني أن أقدم معطيات هذه الدراسة الميدانية التي أشرف عليها الأستاذ الدكتور محمود عودة رائد اتحاد الجامعة ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، الذي اقترح أن يتم إجراء دراسة عن الزواج العرفي يتم القيام بها على عدة مراحل .

ويمثل التقرير الحالي المرحلة الأولى من هذه الدراسة المهمة عن الزواج العرفي. ولم يكن بالإمكان إجراء هذه الدراسة إلا بالدعم والمساندة الفعالة التي تفضل بتقديمها سيادة الأستاذ الدكتور / رئيس الجامعة الذي لا يدخر جهداً في تشجيع الأنشطة العلمية والاجتماعية ، والشكر واجب كذلك لإدارة رعاية الشباب التي لم تدخر جهداً في سبيل هذا العمل فالشكر واجب للجميع .

### معطيات الدراسة الميدانية

#### أولاً: الهدف من الدراسة وأجرائها:

تهدف الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر الشباب في الزواج العرفي ويمكن تلخيص أبرز التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عليها فيما يلي :

- ١ - ما هي اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج .
- ٢ - ما هو موقف الشباب من الزواج العرفي .
- ٣ - ما هي الخصائص الاجتماعية لحالات الزواج العرفي .
- ٤ - ما هي أسباب الزواج العرفي .

- ٥ - ما هي إجراءات الزواج العرفي .
- ٦ - ما هي مصادر الدخل والإنفاق .
- ٧ - ما هي نظره الشباب للزواج والإنجاب والعدد الأمثل للأولاد .
- ٨ - ما هي حدود العلاقة بين الزوجين .
- ٩ - ما هي حدود العلاقة في فترة الخطوبة .
- ١٠ - ما هي سبل التغلب على المشكلات الأسرية .

وهذه الدراسة هي دراسة وصفية Descriptive للشباب الجامعي واتجاهاته المرتبطة بظاهرة الزواج ، وقد تمت هذه الدراسة خلال شهري يناير وفبراير عام ٢٠٠٠ وقام بها مجموعة من طلاب ليسانس الاجتماع بكلية الآداب ، وشملت شريحة كبيرة من الشباب الجامعي بلغ مجموعهم ٣٦٠ شاباً وفتاة حيث بلغت نسبة الذكور ٤٧.٨٪ والإناث ٥٢.٢٪ .

وتتراوح الفئات العمرية بين أقل من ٢٠ سنة ٢٩.٤٪ ومن ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة ٤٩.٧٪ ، ثم ٢٥ سنة فأكثر ، وتصل نسبتها لإجمالي العينة إلى ٢٠.٩٪ ، وقد اختيرت العينة بطريقة عشوائية شملت طلاب الكليات النظرية والعملية داخل الجامعة حيث شكل الطلاب الغالبية الساحقة من إجمالي العينة بنسبة تصل إلى ٩٨.٢٪ . وقد حرصنا على تمثيل الكليات المختلفة حتى تعبر النتائج عن اتجاه طلاب الجامعة عن الزواج بصفة عامة والزواج العرفي بصفة خاصة . ويوضح الجدول (أ) توزيع أفراد العينة حسب النوع ، أما الجدول (ب) فيوضح توزيعهم حسب السن .

أما عن توزيع أفراد العينة بحسب المواطن الأصلي فقد تبين أن القاهرة الكبرى تستحوذ على ٦٢.٨٪ من مجموع أفراد العينة بينما ولد ٢٣.١٪ بالوجه البحري ، وولد ١٤.١٪ بالوجه القبلي .

كما أن ٩٤.٢٪ من مجموع أفراد العينة يقيمون بمدينة القاهرة بينما يقيم ٥.٨٪ خارج القاهرة يسكنون في مناطق أخرى في محافظتي الجيزة والقليوبية وينتقلون في رحلة يومية من وإلى العاصمة . وهذا يعني التنوع الواضح لمفردات العينة بحسب الخصائص المختلفة كالإسم والنوع والوضع الحالي والمواطن الحالي والمواطن الأصلي ومحل الإقامة . وقد قمنا بتطبيق صحيفة استبيان في موقف مقابلة شخصية . وتم تفرغ الاستمارات بطريقة يدوية كما تم جدولته البيانات واستخراج النسب المئوية . وفيما يلي الجداول الدالة على البيانات الشخصية لعينة الدراسة .

البيانات الأولية :

جدول رقم (أ)  
توزيع أفراد العينة بحسب النوع

النسبة %	التكرار	التصنيف
٤٧,٨	١٧٢	ذكر
٥٢,٢	١٨٨	أنثى
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم (ب)  
توزيع أفراد العينة بحسب السن

النسبة %	التكرار	التصنيف
٢٩,٤	١٠٦	أقل من ٢٠
٤٩,٧	١٧٩	٢٠
٢٠,٦	٧٤	٢٥
٠,٣	١	٣٥ فأكثر
١٠٠	٣٦٠	المجموع

### ثانياً : الاتجاهات المتعلقة بالزواج :

تم سؤال أفراد العينة عن نوع تفكيرهم في الارتباط والزواج ، وأجاب ٤٥,٨ % من مجموع أفراد العينة بأنهم يفكرون في الارتباط ، ومن الواضح أن الزواج في مجتمعنا يرادف الاستقرار النفسي والاجتماعي فهو على حد تعبير غالبية الناس يستكمل به الشاب «نصف دينه» وهي عبارة بليغة تكشف عن الوظيفة الاجتماعية للزواج فهو عنصر الأمان للشباب والفتاة بما يجنبهم الزلل والانحراف .

وعندما تطرقت الدراسة لمواصفات شريك الحياة بالنسبة للفتى والفتاة جاءت أعلى النسب ومقدارها ٢٧,٩ % تبرز أهمية التدين بما يعنى أن الشباب يرون أن هذه أبرز السمات المتصلة بشريك الحياة فمن يعرف أصول دينه سيتمكن دون شك من ترجمة تدينه إلى أخلاقيات فاضلة وعلاقة طيبة مع شريك الحياة ، والملفت للنظر أن السمة التالية تمثلت في التعاليم العالی فالشباب والفتاة هنا لا يقبلون الاقتران بمن يقل تعليمه عن



المستوى الجامعى الذى وصلوا إليه ، ويأتى فى المحل الثالث الأناقة والمظهر بنسبة ١١.٧٪ ، وأن يكون الشريك «من عائلة» وهى سمة ملفتة للنظر غير أنها تختص بالأصل الطب للقرين ثم البساطة والقناعة بنسبة ٦.٥٪ إذ أن الارتفاع الملحوظ فى أسعار السلع والخدمات فى مصر فى الآونة الأخيرة وما يسمعه الشباب عن المشاكل التى تظهر نتيجة لعجز الأسر الحديثة التكوين عن الموازنة بين دخلها وحاجاتها تجعل هذه السمة مرغوبة بالنسبة لشريك الحياة . وكذلك الصحة الجيدة بنسبة ٦.٤٪ والصحة هنا تعكس الاحتفاظ بالعفة والبعد عن الانحرافات الجنسية وإدمان المخدرات أو عادة التدخين وغيرها من العادات التى تضر الشاب وتلغ صحته .

غير أن نسبة ٤.٢٪ تركز على ضرورة توفر الدخل الذى يفي باحتياجات الأسرة حتى لاتضطرب الأسرة الحديثة إلى الاستدانة ، والوقوع فى مشاكل مادية . ثم الحب والتفاهم ٢.٨٪ والواقع أن تدنى هذه النسبة تلفت النظر لتراجع هذه الصفة التى من المفترض أن تحتل المكانة الأولى فى مواصفات شريك الحياة ، وتأتى صفات الذكاء والثقة بنسبة ٢.٥٪ ، والاحترام والإخلاص ٢.٥٪ ، والشخصية السوية بنسبة ٢.٤٪ ، لتعلن تراجع تقدير أفراد العينة لهذه الصفات الإنسانية ، وهو ما يلفت النظر لأهمية التركيز على نسق القيم فى الاختيار للزواج من خلال أساليب الاتصال الجماهرى وغيرها من الأساليب التعليمية الموجهة لقطاع الشباب .

وتمشياً مع هذا السياق نفسه تم سؤال الشباب عن أهم سمة من السمات التى يلزم توفرها فى شريك الحياة ، وقد احتل التدين هنا ٢٣.١٪ وبرزت سمة الحب والعطف باعتبارها ضرورية لإظهار المشاعر والتوجدانيات المتصلة بالزواج بنسبة ٢٠.٤٪ ، وكذلك التفاهم بنسبة ١٨.٨ ، يليها الشخصية الوقية بنسبة ١٨.٥٪ ، وهى سمات تبرز كخصائص أساسية فى شريك الحياة المناسب (انظر جداول ٣.٢.١).

البيانات الأولية :

جدول رقم (أ)  
توزيع أفراد العينة حسب التفكير في الارتباط

النسبة %	التكرار	المتغير
٤٥.٨	١٦٥	نعم
٥٤.٢	١٩٥	لا
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم (٢)  
توزيع أفراد العينة بحسب مواصفات شريك الحياة (بالنسبة للذكور)

النسبة %	التكرار	المتغير
٢١.٧	٢٠١	التعليم العالي
٤.٢	٣٩	الدخل الكبير
٧.٣	٦٨	من عائلة معروفة
٢٧.٩	٢٥٩	التدين
٦.٤	٥٩	الصحة الجيدة
١١.٧	١٠٨	الأناقة والمظهر
٢.٨	٢٦	١ ( الحب والتفاهم
٦.٥	٦٠	٢ ( البساطة والتفانية
٠.٨	٧	٣ ( العقل والحكمة
٢.٥	٢٣	٤ ( الذكاء والثقة
٢.٤	٢٢	٥ ( الشخصية السوية
٠.٤	٤	٦ ( الطاعة والطيبة
٢.٥	٢٣	٧ ( الطموح
١.١	١٠	٨ ( الاحترام والإخلاص
٠.٢	٥	٩ ( تحمل المسئولية
١.٣	١٣	١٠ ( نفس المستوى الاقتصادي
١٠٠	٩٢٧	المجموع

جدول رقم (٣)  
توزيع أفراد العينة حسب أهم صفة لشريك الحياة (بالنسبة للإناث)

النسبة %	التكرار	المتغير
٣	١٣	المقدرة المالية
١.٩	٨	الصحة
٣.٢	١٤	المظهر والمكانة
٢٠.٤	٨٨	الحب والعطف
١٨.٨	٨١	التفاهم
٢٣.١	١٠٠	التدين
٢.٥	١١	التضحية والإيثار
١٨.٥	٨٠	الشخصية القوية
٢.٥	١١	الطموح والذكاء
١.٩	٨	الاحترام والإخلاص
٢.١	٩	الطاعة والهدوء
٠.٩	٤	أطية
١.٢	٥	أخرى
١٠٠	٤٣٢	تجميع

وبالتحري عن السن المناسبة للزواج بالنسبة (الذكر) احتلت الفئة من ٢٥:٣٠ سنة المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى ٥٥.٣٪، فهي السن التي يكون الشاب فيها قد أنهى دراسته الجامعية والخدمة العسكرية وبلى ذلك الفئة ٢٥:٢٠ سنة ٢٥.٣٪، ثم ٣٠ سنة فأكثر ١٨.٤٪.

أما بالنسبة للفتاة فقد جاءت أعلى النسب في المرحلة العمرية ٢٥:٢٠ سنة بنسبة ٧٢.٥٪، ويليهما من ٢٥ إلى ٣٠، والواقع أن اتجاه أفراد العينة نحو رفع سن زواج الأثني - بنسبة تصل إلى الربع - في المرحلة العمرية من ٢٥:٣٠ يعد من الأمور الملفتة للنظر ويتمشى هذا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مر بها المجتمع ورجحت أن تهتم الأسرة أولاً بتعليم الفتاة قبل التفكير في زواجها حتى تصبح قادرة - في حالة حدوث مشاكل أسرية - على الاعتماد على نفسها وإعالة أولادها (جدول ٥.٤).

جدول رقم (٤)  
توزيع أفراد العينة حسب السن الأنسب للزواج للشباب

النسبة %	التكرار	المتغير
٠.٨	٣	أقل من ٢٠
٢٥.٣	٩١	٢٠
٥٥.٣	١٩٩	٢٥
١٨.٤	٦٦	٣٠
٢	١	٣٠ فأكثر
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم (٥)  
توزيع أفراد العينة حسب السن الأنسب لزواج للفتاة

النسبة %	التكرار	المتغير
٤.٢	١٥	أقل من ٢٠
٧٢.٥	٢٦١	٢٠
٢٢.٧	٨٢	٢٥
٠.٦	٢	٣٠ فأكثر
١٠٠	٣٦٠	المجموع

ويفصح الجدول رقم ٦ عن الأسلوب الأمثل للتعارف بين الجنسين ، حيث جاءت أعلى النسب وتبلغ ٣٩,٥% متضمنة أن هذا المجال هو الجامعة ، وهو مايلفت النظر إلى خطورة الدور المجتمعي وأهمية الوظيفة الاجتماعية Social Function التي تؤديها الجامعة ، ويصبح من الضروري الاهتمام بالتوجيه الاجتماعي Social orientation للشباب ، ويلي ذلك أن يتم الاختلاط داخل حدود العائلة بمعناها الواسع الذي يضم الأهل والأقارب أي العائلة الممتدة Extended Family ثم الحيرة Neighbourhood بنسبة ٩% والنادى بنسبة ٨,٢% وموسسة العمل بنسبة ٦,٦%.

ومايمكن أن نضيفه هنا أن أجهزة رعاية الشباب بما تقدمه من أنشطة اجتماعية وثقافية وفتية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تشجيع الاختلاط الهادف والسليم بين الطلاب والن طالبات بما يؤدي للفهم السليم والاختلاط الموجه بين الجنسين (انظر جدول ٦).

جدول رقم (٦)  
توزيع أفراد العينة بحسب الأسلوب الأمثل للتعارف بين الجنسين

المتغير	التكرار	النسبة %
الزمالة في الجامعة	١٥٤	٣٩.٥
تعارف بين الجيران	٣٥	٩
داخل العائلة	١٢٢	٣١.٣
في النادي	٣٢	٨.٢
زمالة عمل	٢٦	٦.٦
الصدفة	٢١	٥.٤
المجموع	٣٦٠	١٠٠

وقد تطرقت صحيفة الاستبيان إلى السبل التي يلجأ إليها الشباب ( من الجنسين ) لفهم الجنس الآخر ، وذكر ٣١.٥% من مجموع أفراد العينة أن تبادل الزيارة بين الأهل يساعد على فهم الشباب والشابات بعضهم لبعض وذلك في مجال العائلة الكبيرة ، ويلى ذلك الزمالة والصدقة ( داخل أسوار الجامعة ) بنسبة ٢١% ، وهو يوضح أهمية الوظيفة الاجتماعية للجامعة التي تستقبل الطلاب بعد انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية ( حيث يتم الفصل بين الجنسين ) ثم يتم الجمع بينهم في الجامعة . وقد ذكر ١٨.٥% أن كل شاب يعبر عن عواطفه للجنس الآخر ، وهو ما يعنى الفردية في التعامل حيث ينجح الطالب والطالبة الذين يجيدون الحوار وإقامة علاقة اجتماعية ناجحة في تقديم أنفسهم للجنس الآخر ، وبينما ذكر ٨.٣% الرحلات والمناسبات الاجتماعية فإنه يلى ذلك سمة الصراحة بنسبة ٧% فالشباب - وكذلك الفتاة الصريحة . يستطيع أن يقدم ذاته للجنس الآخر . ويكسب احترامه ، ثم الصداقة فى النادي ، ومن المعروف أن الأندية تعد من أفضل المجالات التي تمكن الجنسين من الالتقاء والتعرف وممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية ، ويلى ذلك الحب والتفاهم بنسبة ٤% ثم تكرار المقابلات ٢.٥% .

أما بالنسبة للأسلوب الأمثل لإتمام الخطوبة فإن ٣٨.١% ترى أن هذا الأسلوب يتمثل فى التقدم مباشرة لأسرة الفتاة وهو الأسلوب السائد فى مجتمعنا الشرقى ، ثم الأسلوب الفردى المتمثل فى الحب والعاطفة والذي ينهض على عمل علاقة عاطفية أولاً وبعدها يحكم الشاب والفتاة إذا كان كل منهما لا يمكنه الاستغناء عن الآخر ، وعندما يثبت كل منهما من صفات الآخر وأخلاقه وطباعه يكملان معاً مسيرة الزواج .

ويحتل الإعجاب المتبادل نسبة تصل إلى ١٤.٩ ٪ ، وكذلك اللقاءات المستمرة بنسبة ١١.٥ ، وعادة ما ترفض الأسر المحافظة تماماً هذه الأساليب باعتبارها لا تتماشى مع العادات والتقاليد المتوارثة والمتبعة . ( انظر جدول ٨ و٧ ) .

جدول رقم (٧)  
توزيع أفراد العينة بحسب سبل فهم الجنس الآخر ( متعدد الاستجابات )

النسبة ٪	التكرار	المتغيرات
١.٥	٦	تبادل الخطابات
٢١	٨٤	الصدقة في الجامعة
٤.٣	١٧	الصدقة في النادي
٣١.٥	١٢٦	تبادل الزيارات بين الأهل
٨.٣	٢٣	الرحلات والمناسبات الاجتماعية
١٨.٥	٧٤	كل شاب يعبر عن عواطفه
١.٣	٥	لا تبرزرة للبراف قبل الزواج
٧	٢٨	الصراحة
٢.٦	١٠	تكرار المقابلات
٤	١٦	الحب والتفاهم
١٠٠	٣٩٩	المجموع

جدول رقم (٨)  
توزيع أفراد العينة بحسب السبل الأمثل لإتمام الخطوبة

النسبة ٪	التكرار	المتغير
١٤.٩	٦١	الإعجاب المتبادل
١١.٥	٤٧	اللقاءات المستمرة
٢٧.٦	١١٣	الحب والعاطفة
٣٨.١	١٥٦	أن يتقدم للأسرة
٠.٥	٢	الخطوبة مضبوطة للوقت
٣.٧	١٥	الصدقة
٠.٥	٢	تحمل المسؤولية
١.٥	٦	تحسن الظروف المادية
٠.٥	٢	التكافؤ الاجتماعي
١.٢	٥	أخرى
١٠٠	٤٠٩	المجموع

### ثالثاً: الموقف من الزواج العرفي:

احتلت قضية الزواج العرفي مساحة كبيرة من صحيفة الاستبيان في الدراسة الراهنة وذلك نظراً لما قيل عن تورط نسبة كبيرة من الشباب داخل الجامعة في هذه العلاقات وما استتبع ذلك من إلقاء التهم من الكبار جزافاً . وكان من الضروري أن تهتم الدراسة بسبر غور هذه المشكلة لدراسة الموقف من الظاهره .

ويفصح الجدول رقم ٩ عن اتجاه الشباب نحو تشجيع الزواج العرفي ، حيث قد جاءت النتيجة لتعكس رفض الشباب لهذا الشكل المستحدث من أشكال الزواج بنسبة وصلت إلى ٩٦,٩% من إجمالي العينة المدروسة .

وكان من الضروري في البداية أن نعرف مفهوم الشباب المصري للزواج العرفي فذكر ٣٣,١% أنه ظاهرة القصد منها الربط بين شاب وفتاة غير أنها تؤدي عادة إلى حدوث مشكلات ، وذكر ١٣,٧% أن المفهوم يشير إلى عقد يوقع عليه الشاب والفتاة ، وكلمة « عقد » هنا تحرم الزواج العرفي من كسب التأيد الاجتماعي والجماهيري فهو مجرد ورقة للمحافظة على المظهر العام للزواج .

وذكر ١٢,٩% من إجمالي العينة أن الزواج العرفي عبارة عن «عقد رسمي» يتم في السر ، أي أنه يخلو من العلانية ثم أنه بالنسبة لـ ٨,٧% دعوة للتحرر من العادات والتقاليد ، كما أنه بالنسبة لـ ٧,٩% علاقة غير شرعية أي أنها مرفوضة دينياً ، وهي في نظر ٥% عبارة عن زنا ، وهذه العبارة تكشف عن الاستهجان الفعلي لهذه العلاقة رقم إطلاق اسم الزواج عليها ، كما أنها زواج على أساس غير سليم بالنسبة لـ ٥% ، وهي بالنسبة لـ ٤% عقد لا ينصف الفتاة ، وقد وصفها ٢,٩% بأنها علاقة متعة ولا يمكن إطلاق مصطلح الزواج عليها ، وهو ما يكشف - على عكس ما يقال - عن وعي نسبة كبيرة من شباب الجامعة بحقيقة هذه الظاهرة الشاذة (جدول ٩ ، ١٠) .

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٣.١	١١	نعم
٩٦.٩	٣٤٩	لا
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم (١٠)  
توزيع أفراد العينة بحسب ماهية الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	المتغيرات
١٢.٩	٤٩	عقد رسمي يتم في السر
١٣.٧	٥٢	عقد يوقع عليه الشاب والفتاة
١.٣	٥	زواج مؤقت
٨.٧	٣٣	دعوه للتحرر من العادات
٣٣.١	١٢٥	نزوة تؤدي للمشاكل
٥	١٩	زنا
٢.١	٨	متعة
٢.٩	١١	ارتباط وهمي
٧.٩	٣٠	علاقة غير شرعية
٤	١٥	عقد لا ينصف الزوجة
٥	١٩	زواج على أساس غير سليم
٣.٤	١٣	إباحة لتعلاقات الجنسية
١٠٠	٣٧٩	المجموع

والأمر الملفت للنظر بحسب ما أفاد به أفراد العينة المدرسة أن ٢٧,١% يعرفون حالات تزوجت عرفيا . وهى نسبة ملفته للنظر تعنى أن ربع إجمالى العينة يعرفون بالفعل هذه الحالات ، وهو ما يلفت النظر إلى خطوره الاستخفاف بالظاهرة موضوع الدراسة ، غير أن هذا لا ينفى من جهة أخرى أنه قد تكون هناك حالات بعينها معروفة لجمهور الطلاب وأن هذه الإشارة تعنى بدورها ان هذه الحالات (المحدودة) معروفة للكافة . (جدول رقم ١١) .

وقد تطرق السؤال رقم ١٢ لسن الشباب فى الزواج العرفي السابق الإشارة اليه ، كما تطرق السؤال رقم السؤال رقم ١٣ إلى عمر الفتاة ، واتضح أن سن الشباب فى أكثر من نصف الحالات يتراوح بين ٢٠ : ٢٥ ( ٥٢,١% من الحالات ) كما بلغت النسبة ٢٨,٧% فى المرحلة العمرية أقل من ٢٠ سنة .

والمواقع الذى أبرزته الدراسة المدانسة أننا نقف أمام شاب كاد ينهى أو أنهى بالفعل دراسته الجامعية ، أوتعثر فى دراسته ورأى أن الطريق للزواج غير واضح فتعجل الأمر واقنع الفتاة بذلك فوافقت ، والملفت للنظر أن أكثر من ربع العينة التى أفادت بمعرفتها بحالات الزواج العرفي قد ذكرت أن الشباب هنا يقل عمره عن ٢٠ سنة أى أنه قد أنهى لتوه المرحلة الثانوية واستسلم مع فتاته لأحلام اليقظة ، ولم ترد نسبة الشباب التى تعدى عمرها ٢٥ سنة عن ١٩,٢%



والمؤسف أن سن الفتاة بالنسبة لـ ٤٥.٧٪ من الحالات لا يتعدى عادة ٢٠ سنة أي أنها في نهاية مرحلة المراهقة المعروفة بتقلب المزاج ، كما بلغت ٢٩.٨٪ في المرحلة العمرية ٢٠:٢٥ سنة بالنسبة للفتاة ، أي أن الفتاة هنا تتزوج عرفياً في سن يقل عن ٢٥ عاماً في ٧٥.٥٪ من الحالات ، وهو ما يفسر المناخ الرومانسي الذي يحيط بهذا النوع من أنواع الزواج في هذه المراحل العمرية الصغيرة ( انظر جداول ١١، ١٢، ١٣ ).

جدول رقم ( ١١ )  
توزيع أفراد العينة حسب معرفة حالات تزوجت عرفياً

المتغيرات	التكرار	النسبة /%
تعم	٩٤	٢٧.١
لا	٢٦٦	٧٣.٩
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم ( ١٢ )  
توزيع أفراد العينة حسب سن الذكر في الزواج العرفي

المتغيرات	التكرار	النسبة /%
أقل من ٢٠	٢٧	٢٨.٧
٢٠	٤٩	٥٢.١
٢٥	٩	٩.٦
٣٠	٨	٨.٥
٣٥ فأكثر	١	١.١
المجموع	٩٤	١٠٠

جدول رقم ( ١٣ )  
توزيع أفراد العينة حسب سن الفتاة في الزواج العرفي

المتغيرات	التكرار	النسبة /%
أقل من ٢٠	٤٣	٤٥.٧
٢٠	٢٨	٢٩.٨
٢٥	٩	٩.٦
٣٠	٦	٦.٤
أخرى	٨	٨.٥
المجموع	٩٤	١٠٠

وعندما تطرقت صحيفة الاستبيان إلى أسباب انتشار الزواج العرفي من وجهة نظر الشباب ذكر ٢٧,٧٪ أن هذا الزواج يعبر عن نزوة عارضة فحسب وهذا هو ممكن الخطورة في هذا الشكل من أشكال الزواج العرفي ، التي يراها الشباب أنفسهم صورة من صور النزوة والشهوة العابرة كما رآها ٢٣,٤٪ من إجمالي العينة باعتبارها وسيلة يلجأ إليها الشاب والفتاة خوفاً من رفض الأهل ووقوفهم حائلاً في سبيل سعادتهم المتصورة ، وهكذا يلعب التخوف من رفض الأسرة دوراً مؤثراً في تشجيع هذه العلاقات الشاذة، وذكر ١٠,٦ أنها ظاهرة تعكس غياب الوعي الديني ، فمن يعرف صحيح الدين ينأى بنفسه عن هذه الفاحشة ، ويعزوها ٩,٦٪ للبطالة التي يشعر الشاب بضرواتها وأنها ستقف حائلاً دون استقراره الأسرى ، فيلجأ بشتى الحيل لإقناع فئاته الموافقة على الزواج منه رغم الغموض المحيط بالحاضر والمستقبل ، وذكر ٦,٤٪ أن الذين يتزوجون عرفياً يعانون أنفسهم من أثر التفكك الأسرى المتمثل في الطلاق والانفصال والمشاكل الزوجية المعقدة التي تطرح في ساحات المحاكم ، وهم بالتالي يكررون ماسبق أن عانوا منه في طفولتهم ، كما ذكر ٥٪ أن هذا الشكل من أشكال الزواج صورة مماثلة لما يحدث في الغرب من انحلال خلقي وجنسي ، وقد قمنا بسؤال الفئة التي أفادت بمعرفتها لحالات تزوجت عرفياً عما إذا كان هذا الزواج قد أصابه الفشل ، وجاءت ٦٣,٨٪ من الإجابات تفيد بأن هذا الزواج قد بئ بالفشل ، بينما نجح هذا الزواج في ٢٧,٧٪ من الحالات حتى تاريخ تطبيق الاستمارة ( جدول ١٤ ، جدول ١٥ ) .

أما أسباب الفشل بالترتيب - فهي كما هو واضح في جدول ١٦ - تتمثل في حدوث خلافات بنسبة ٢٣,٦٪ وهو أمر وارد لعدم نضجة الشاب والفتاة مما يجعلها أقل قدرة على حل المشاكل بأنفسهما . ويتدخل الأهل لإنهاء العلاقة الزوجية كما في ٢٢,٢٪ من الحالات حيث تصدم أسره انفتاه بصفة خاصة وبسرع بالمطالبة بفصم هذه العلاقة في غالبية الأحيان .

كما أن ١٨,١٪ تفصل فيه عرى هذه العلاقة بسبب الخيانة ، وهي العبارة التي يطلقها الشباب أو الفتاة على القرين إذا لاحظ ميله للحديث أو تكوين علاقة مع آخر فيقوم بالتهديد والابتعاد ثم يعمل على فسخ الارتباط بشريكه والابتعاد عنه .

كما تطلق هذه العبارة في حالة معرفة الفتاة بأن الشاب قد نوى الزواج الفعلي من أخرى بناء على رغبته أو رغبة الأسرة ، وذكر ٩.٧٪ أن الزواج العرفي يفشل إذا تخلى الشاب عن الفتاة ، وبخاصة إذا ظهرت عليها بوادر الحمل فحاول أن يتملص من مسعوليته ، ويفشل الزواج العرفي في ٦.٨٪ من الحالات نتيجة لعدم وجود إمكانيات مادية للزوج ، كما يفشل الزواج نتيجة لعدم الثقة في ٥.٦٪ من الحالات ( جدول ١٤.١٥.١٦ ) .

جدول رقم ( ١٤ )  
توزيع أفراد العينة حسب أسباب انتشار الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	التغيرات
٢٣.٤	٢٢	الخوف من رفض الأهل
١.١	١	الخوف من جرح إحساس الزوجة
٢.١	٢	رغبة الأراذل في الاحتفاظ بالمعاش
٢٧.٧	٢٦	نزوة عارضة
٥.٣	٥	التشبه بالغرب
٩.٦	٩	الطغالة
١٠.٦	١٠	عدم وجود وعي ديني
٦.٤	٦	تفكك أسرى
٣.٢	٣	الافتقار للاتصال بين الجنسين
٢.١	٢	التسرع
٨.٥	٨	أخرى
١٠٠	٩٤	المجموع

جدول رقم ( ١٥ )  
توزيع أفراد العينة حسب مدى فشل حالات الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	التغيرات
٦٣.٨	٦٠	نعم
٢٧.٧	٢٦	لا
٨.٥	٨	غير مبين
١٠٠	٩٤	المجموع

جدول رقم (١٦)  
توزيع أفراد العينة حسب فشل الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	التعريفات
٢,٢٢	١٦	ندحس لأهل لإيهاء العلاقات
٢٣.٦	١٧	حدوث خلافات
١٨.١	١٣	الحياة
٥.٦	٤	عدم الثقة
٦.٨	٥	لا إمكانيات
٤.٢	٣	سوء الاختيار
٩.٧	٧	تحلى الشاب عن الفتاة
-	-	عدم الاستقرار
٢.٨	٢	الندم
١٠٠	٦٧	المجموع

وقد قمنا بسؤال ثلثة التي عرف حالات تزوجت عرفياً عما إذا كان أفرادها يقبلون أن يتزوجوا عرفياً ، فوافق ١٠.٦٪ فقط من بينهم على الزواج العرفي ، وهي فئة محدودة ، كما أنها تقدر بـ ٢.٨٪ فقط من إجمالي العينة المدروسة ، وهو ما يجعلنا نتحفظ كثيراً قبل الحديث عن انتشار هذه الظاهرة بين الشباب المصري في الوقت الحاضر (جدول ١٧) .

أما عن أسباب رفض هذا الشكل من أشكال الزواج - بالنسبة للفئة التي عرفت بالفعل حالات تزوجت عرفياً - فقد تركزت أكثر من نصف مجموع الاستجابات (٥٤.٥٪ من الإجمالي) على أن هذا الزواج « حرام وغير شرعي » ، وتبلورت ١٨.٢٪ من الاستجابات أنه يؤدي إلى مشاكل ، وتبلور ١١.٤٪ من الاستجابات حول أنه لا يتفق مع العادات والتقاليد ، بينما وصفته ٩.١٪ من الاستجابات بأنه ممارسة الزنا في المجتمع ، وتركزت ٥.٧٪ من الاستجابات حول أنه زواج لا تحديد للمسئوليات فيه .

وخاصة نقول هنا أن أسباب الرفض لهذه العلاقة يصفها بأنها لا تتفق مع الدين والأخلاق والعرف ، بل إنها صورة مقنعة لممارسة الزنا ، فضلاً عما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية ونفسية خطيرة (جدول ١٨) ، وقد تطرقت صحيفة الاستبيان كذلك إلى رأى أفراد العينة في وجهة النظر الدينية عن هذه العلاقة ، حيث وصفها ١٣.٦٪ بأنها علاقة حلال « لمساندة الرأى الذى نوه به البعض ، وفحواه بأنه لا يتنافى مع العقيدة الإسلامية طالما أن هناك شهوداً للزواج ، بينما ذكرت الغالبية والتي بلغت نسبتها

٤٨٦.٤٪ لإجمالي العينة أن هذه العلاقة «محرمه شرعاً» ، وأن الدين لا يمكن أن يتفق مع ما يحدث في هذا الشكل من أشكال الزواج ، بل إنه يتنافى مع مجمل العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة (انظر جدول ١٧ ، و جدول ١٨ ، و جدول ١٩) .

جدول رقم (١٧)  
توزيع أفراد العينة حسب موافقة الشخص على الزواج العرفي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	١٠	١٠.٦
لا	٨٤	٨٩.٤
المجموع	٩٤	١٠٠

جدول رقم (١٨)  
توزيع أفراد العينة حسب أسباب رفض الزواج العرفي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
حرام وغير شرعي	٤٨	٥٤.٥
يؤدي للمشاكل	١٦	١٨.٢
لا يتفق مع العادات والتقاليد	١٠	١١.٤
ممارسة الزنا في المجتمع	٨	٩.١
زواج فاشل	١	١.١
لا مستوئية	٥	٥.٧
المجموع	٨٨	١٠٠

جدول رقم (١٩)  
توزيع أفراد العينة حسب وجهة النظر الدينية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
حلال	٩٤	١٣.٦
حرام	٣١١	٨٦.٤
المجموع	٣٦٠	١٠٠

### زايحاً : الخصائص الاجتماعية لحالات الزواج العرفي :

كان من الضروري التعرف على الخصائص الاجتماعية لحالات الزواج العرفي للتعرف على الفئة المستهدفة التي تنشده عادة الزواج العرفي ، وغنى عن القول إنه ليس المقصود هنا بطبيعة الحال تحديد بعض المتغيرات والخصائص الاجتماعية والسكانية المتصلة بالفئات التي تنشده الزواج العرفي ، فالتحديد وحده لا يكفي لعوامل معينة إذ إن العوامل المتصلة بالتنشئة الاجتماعية Socialization ، والتنشئة الثقافية ، والثقافة الفرعية Subculture ،

والبيئة المحيطة بالشخص ، والقيم الخاصة بالشخص ، والجماعة المرجعية التي يرجع لها في تقييم أموره الحياتية ، وحلته المزاجية ، ونظرته للحياة وأسلوب فهمه للأمور ورؤيته للآخر بصفة عامة والجنس الآخر بصفة خاصة بل وإدراكه لمفهوم الأسرة وطبيعة العلاقة الزوجية، كل هذا يلعب الدور الأكبر في حفزه - أو حفزها - على الدخول في مغامرة الزواج العرفي أو الإحجام عن الدخول فيها.

غير أن ما يهمننا هنا هو معرفة اتجاهات أفراد العينة Attitudes لسمات وخصائص المتزوج عرفياً ، وهي معرفة تنطلق بدورها مما يسود في محيط الشباب من قصص واقعية وخبرات فعلية يسمعونها الشباب أو الفتاة ويكون له عادة رأيه الخاص فيها .

وقد ذكرت الغالبية العظمى من أفراد العينة المدروسة وتسبتها ٩٤.٢٪ أن الزواج العرفي ينتشر في المدينة أكثر من القرية ، وهو أمر بديهي ، فالثقافة الحضرية تتسم بالمرونة وهي أكثر تسامحاً ، بينما تسود العادات والتقاليد والأعراف في القرية التي تتباهى عادة بثافتها التقليدية Traditional Culture وبخاصة في موضوعات الزواج وتكوين الأسرة (جدول ٢١).

كما تركزت ٥٢.١٪ من مجموعات الاستجابات على أن الزواج العرفي ينتشر بين الأغنياء ، وتبلورت ٢٦٪ من مجموع الاستجابات في أن الزواج العرفي ينتشر بين أفراد الطبقة الوسطى ، بينما دارت ٢١.٩٪ من مجموع الاستجابات على أنه يسود بين أفراد الطبقة الدنيا . ومعنى هذا ببساطة أن شريحة الشباب ترى أن الأثرياء هم الذين يفكرون في الزواج العرفي ، فالثراء يرتبط في عيّنهم بقيام المعايير والقيم الأخلاقية ويصبح إشباع الرغبات الجنسية بأى وسيلة هو السبيل الأساسي للإحساس بالمتعة والسعادة .

كما أن الطبقة الوسطى لن تنشغل في الأساس بلقمة العيش ، ومن ثمة يفكر الشاب فيها بالهروب من المسؤوليات المادية والاجتماعية من خلال الزواج العرفي دون تقييد بمسئوليات الزواج ومعاييره ومحدداته . (جدول رقم ٢١) .

وتتفق الأعمار التي ذكر أفراد العينة المدروسة بأنها تقبل الزواج العرفي ما سبق أن ذكرناه عن الحالات المتزوجة عرفياً ( والمعروفة لدى أفراد العينة ) حيث ذكر ٥٣.٩٪ من إجمالي العينة أنها تقع في المرحلة العمرية ٢٠:٢٥ سنة ، يليها الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة ٣٧.٢٪ ، ولاتعدى النسبة التي رجحت أن يكون السن فوق ٢٥ سنة عن ٨.٩٪ ، فالزواج هنا محصلة للتفكير المتسرع للشباب والفتاة وهما أقل نضجاً ( من النواحي الفكرية ) وأقل تقديراً للعواقب التي يمكن أن تترتب على هذه العلاقة في المستقبل . (جدول ٢٢) .

أما عن مستوى التعليم فالمملت للنظر أن ٦٧.٨٪ من إجمالي العينة قد ذكروا الفئات المتزوجة عرفياً هم من أصحاب التعليم العالي ، بينما ذكر ٢٢.٢٪ بأنهم من أصحاب المؤهلات المتوسطة ، والمملت للنظر هنا أن ٩٪ ممن يقبلون على هذا الشكل من أشكال الزواج من وجهة نظر أفراد العينة هم ممن حصلوا على شهادات إتمام التعليم المتوسط والتحقوا بالجامعة أو تخرجوا منها ، وهم بالتالي يعبرون عن احتجاجهم على ارتفاع تكاليف الزواج من مهر وشبكة وشقة للزوجين وأثاث ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الزفاف وغيرها مما يتقل كاهل الشاب بالنفقات في وقت ترتفع فيه معدلات بطالة المتعلمين . (جدول ٢٣) .

جدول رقم (٢٠)  
توزيع أفراد العينة حسب انتشار الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	التغيرات
٩٤.٢	٣٣٩	المدنية
٥.٨	٢١	القرية
١٠٠	٣٦٠	الجموع

جدول رقم (٢١)  
التشابه في المستويات الاجتماعية المختلفة حسب رأى أفراد العينة

النسبة %	التكرار	التغيرات
٨٢.١	٢٤٠	الأثرياء
٢٦	١٢٠	الوسطى
٢١.٩	١٠١	الفقراء
١٠٠	٤٦١	المجموع

جدول رقم (٢٢)  
توزيع أفراد العينة حسب الأعمار التي تقبل على الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	التغيرات
٣٧.٢	١٣٤	أقل من ٢٠
٥٣.٩	١٩٤	٢٠
٦.١	٢٣	٢٥
٠.٣	١	٣٠
٠.٦	٢	٤٠
١.٩	٧	٥٠ فركثر
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم (٢٣)  
توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم في حالات الزواج العرفي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
التعليم العالي	٣٠٨	٦٧.٨
متوسط	١٠٠	٢٢.٢
أقل من المتوسط	٢٦	٥.٧
الأميين	٢٠	٤.٣
المجموع	٤٥٤	١٠٠

أما عن الفئات التي تقبل الزواج العرفي من وجهة نظر الشباب ، فإن أعلى النسب قد حصل عليه قطاع الطلاب بنسبة ٧٧.٦ % ، ومعنى هذا كما ذكرنا أن هذه الفئة التي تخرجت من المدارس الثانوية ( حيث يسود عادة الفصل بين الجنسين ) ودخلت إلى الجامعة ( حيث تتاح الفرصة للاختلاط بين الجنسين ) تتعرض لتذبذب الضوابط الاجتماعية حيث تضعف ، العلاقة بين الأستاذ الجامعي والطالب ( تحت ثقل الأعداد الكبيرة التي تحمل الجامعة مسؤولية تأهيلها العلمي وحقل مهارتها ) بينما يكاد الجانب الوجداني يهتز بقوة نتيجة لانشغال أعضاء هيئة التدريس بالتركيز على الجوانب المعرفية فحسب ( في ظل نظام الترم الجامعي القصير ) ومحصلة لعزوف الكثير من الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية نتيجة لرفض أسرة الفتاة من أن تؤدي هذه المشاركة للتأثير على المستوى الدراسي ، مما يضعف من عملية التوجيه والترشيد الاجتماعي الذي يمكن أن تؤديه الجامعة من خلال أجهزة رعاية الشباب ( في فترة الدراسة وفترة الإجازات النصيفيه من خلال الندوات ، والمؤتمرات والمعسكرات ، والأنشطة الترفيهية والرحلات ، والمسابقات بشتى أنواعها وأنشطة الأسر الجامعية وأنشطة الجواله والمسرح والكورال وغيرها ) فضلاً عن ضمور فلسفة الريادة التي تهدف للحث على إقامة العلاقة المباشرة بين الطالب والأستاذ في ظل الكثافة الكبيرة للطلاب في الفرق المختلفة بكلليات الجامعة.

ولا يخفى كذلك ضعف التوجيه الأسرى في هذه المرحلة التي يعتبر فيه نفسه قد أصبح رجلاً أكثر دراية بما يعيده وما ينفعه ، ويزداد ربة الخديت عن الحرية الشخصية ، بينما يضعف تأثيرها الأسرة Family تماماً على الشاب أو الفتاة في حالة اغترابهما عن أسرهما وسكناهما في المدينة الجامعية أو لدى أقارب أو مع بلديات . وهكذا يمكن أن تسهم الحرية الشخصية وضعف التوجيه الأسرى في تهيئة السبيل لاتخاذ قرارات بعيدة عن جانب الصواب .

غير أن الملفت للنظر أن ٢١.٥ % من مجموع الاستجابات قد تركزت على ذبوع



زواج العرفي لدى رجال الأعمال باعتبارهم الفئة الموسرة التي تنشد وتشجع الزواج عرفي، ويلعب المال هنا، والمظهر، والحرية الزائدة، واستخدام السكرتيرة الحسنة لتي يزداد اهتمامها بجذب أنظار صاحب الشركة لتحقيق أهداف مادية واجتماعية عينها (ولو على حساب أسرته التقليدية التي ساندته في كفاحه) حيث يحرص صاحب الشركة في هذه الحالة على عدم إيذاء مشاعر الزوجة والأبناء فيحتفظ بهذه لعلاقة بمرؤوسته في طي الكتمان (جدول ٢٤).

جدول رقم (٢٤)  
توزيع أفراد العينة حسب الفئات التي تقبل على الزواج العرفي

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٧٧.٦	٣٣٦	الطلاب
٠.٥	٢	الموظفين
٢١,٥	٩٣	رجال الأعمال
٠.٢	١	الأميون
٠.٢	١	الفنانون
١٠٠	٤٣٣	المجموع

أما عن أسباب الزواج العرفي بالنسبة للشباب، فإن أبرز هذه الأسباب الاستهتار بنسبة ٣٧.٢% من مجموع الاستجابات، وهي صفة تطلق للدلالة على عدم تقدير المسؤولية وعدم حساب النتائج والرعونة والاستجابة لمطالبات الغريزة، بينما ذكر ١٩.١% أن أبرز هذه الأسباب عجز الشخص عن تأييد منزل الزوجية، فهي وسيلة للتملص من العجز عن توفير مسكن الزوجية

وقد تركزت ١٣.٩% من مجموع الاستجابات في أن السبب يكمن عادة في كراهية الزوج لزوجته، وإذ ذلك فإنه يتزوج ممن يميل قلبه إليها ليكسر عنه نار الزوجة دون أن يضطر لمصارحتها، ودون أن يلجأ للإعلان عن زواجه الثاني فيفقد احترام الأبناء أو الأهل والأصدقاء.

وذكرت ١٠.٤% من مجموع الاستجابات أن الشاب يتزوج عرفياً إذا خشى أن تتزوج محبوبته، وهو شكل من أشكال فرض الأمر الواقع على الجميع مع الرغبة الأنانية في الاستحواذ على المحبوبة دون تقدير لشخصها أو اعتبار لأسرتها.

وتجمع ٦.٢% من مجموع الاستجابات على أنها نزوة عابرة من الشاب، فقد

يغزر الشباب بفتاته أو يلجأ لاغتصابها حتى يشبع شهواته ، وهناك نسبة بلغت ٦.٤٪ من مجموع الاستنتاجات ذكر أن المتزوج عرفياً سبق له الزواج في الغالب وأنه يعاني من إهمال الزوجة له أو يخشى على مشاعرها .

وترى ٣.٨ من الاستجابات أن الزواج العرفي يكشف عن افتقار الشباب للنزعات الدينية والأخلاقية بينما اجمعت ٣٪ من مجموع الاستجابات على أن رفض الأهل للشباب يدفعه لإقناع الفتاة بضرورة الزواج العرفي حتى لاتضرها الأسرة للزواج من غيره . (جدول ٢٥) .

ويعنى هذا ببساطة أن هذا الشاب المقبل على الزواج العرفي من وجهة نظر أفراد العينة هو الشاب المستهتر المدفوع بغرائزه الذى يفتقد النزعات الدينية والأخلاقية (٤٧.٢) أو العاجز عن تأثيث منزل الزوجية ويعانى من رفض الأهل ٢٢.١٪ أو المتزوج الذى فشل فى حياته الأسرية ولايرغب فى أن يجرح مشاعر زوجته (٢٠.٥٪) .

أما الأسباب التى تدفع الفتاة للزواج العرفي (جدول رقم ٢٦) فهى التعلق الشديد بالشباب وتصل نسبتها إلى ٢٩.٢٪ من مجموع الاستجابات ، يليها ١٨.٧٪ من مجموع الاستجابات بررت هذا بأنها فتاة مستهتره ، وهى عبارة تعنى من بين أشياء أخرى غياب المعايير والقيم وانعدام الإحساس بالمسؤولية ، وارجعت ١٦.٣٪ من مجموع الاستجابات ذلك لكونها تنتمى لأسرة مفككة مما يدفعها للانحرافات ، بينما ترجع ١٣.٧٪ من مجموع الاستجابات ذلك إلى أن الشاب الذى وثقت به قد خدعها وغرر بها مما يضطرها للزواج العرفي منه .

وقد ذكرت ٤.٣٪ من الاستجابات أنه لاتوجد مبررات يمكن أن تدفع الفتاة للانزلاق فى هاوية الزواج العرفي ، ومن الغريب أن ٣.٩٪ من مجموع الاستجابات قد ذكرت أن قلة فرص الفتاة فى الزواج يدفعها لذلك ، كما تركزت ٣.٦٪ من مجموع الاستجابات فى أن نفعاته الفقيره ، مؤهلة أكثر من غيرها لتلوقوع فى برائن الزواج وبخاصة من الشباب المقتدر مادياً ، بينما تركزت ٣.٣٪ من الاستجابات فى أنها فتاة تعاني من رفض الأهل للشباب ، فهى بهذا تضع أسرتها أمام الأمر الواقع . وهناك ٦.٣ من مجموع الاستجابات أبرزت «قلة التربية» وطمع الفتاة ، والحرية الزئدة كمرادف للخلل فى عملية النشئة الاجتماعية .

جدول رقم (٢٥)  
توزيع أفراد العينة حسب أسباب الزواج العرفي للرجل

النسبة %	التكرار	المتغيرات
١٣.٩	٥٦	إذا كان كارهاً لزوجته
١٩.١	٧٧	إذا لم يك بإمكانه تأثيث المنزل للزوجية
١٠.٤	٤٢	إذا خاف أن تتزوج محبوبته
٢٧.٢	١٥٠	إذا كان مستهتراً
٣.٠	١٢	رفض الأهل
٦.٢	٢٥	نزوة عادية
٣.٧	١٥	إهمال الزوجة لزوجها
٢.٧	١١	الخوف على مشاعر الزوجة
٣.٨	١٥	عدم وجود نوازح دينية وأخلاقية
١٠٠	٤٠٣	المجموع

جدول رقم (٢٦)  
توزيع أفراد العينة حسب أسباب انتشار الزواج للفتاة

النسبة %	التكرار	المتغيرات
١٣.٧	٦٠	إذا خدعها الشاب وغرر بها
٣.٦	١٦	إذا كانت فقيرة
١٨.٨	٨٢	فتاة مستهتره
٢٩.٢	١٢٨	إذا أحببت الشاب
١٦.٣	٧١	تنتمي لأسرة مفككة
٣.٩	١٧	قلة فرص الزواج
٤.٣	١٩	لا يوجد مهرب
٢.٣	١٠	قلة تربية
٣.٣	١٥	رفض الأهل
٢	٩	طمع الفتاة
٢	٩	الحرية الزائدة
٠.٧	٣	نقص الإمكانيات
١٠٠	٤٣٩	المجموع

### خامساً : إجراءات الزواج العرفي وأسلوب المعيشة:

ذكر ٥٦.٤٪ من مجموع أفراد العينة أن الزواج العرفي يستلزم وجود الشاب والفتاة والشهود من الأصدقاء ، ولا يخفى على أحد أن هذا الإجراء يستبعد حضور أقارب الفتى أو الفتاة بينما ذكر ١٣.٦٪ أن الزواج العرفي لا يستلزم أكثر من وجود ورقة تحرر ذراً للرماد دون وجود شهود ، ومصدر الخطورة هنا أن هذه الورقة لا معنى لها في نهاية الأمر إذا ما تارت المشاكل بين الفتى والفتاة ، وذكر ١٢.٧٪ من إجمالي العينة المدروسة أن الشاب والفتاة والشهود يستعينون عادة بمحامى لصياغة العقد حتى إذا ما رغبا في الانفصال تم ذلك عن طريق المحامى .

ويرى ٣.٣٪ أن هذا الزواج يتم فى السر بمجرد أن يقول الشاب للفتاة وتقول بدورها له إنها قد زوجته نفسها دون أن يضطرا لإتمام أى إجراءات أخرى ( جدول ٢٧ ) .

أما عن المستندات التى تضمن حقوق الفتاة بصفة خاصة فيلخصها ٥١.٩٪ من مجموع أفراد العينة فى أن هناك «ورقة» تكون فى حوزة الشاب ومثلها فى حوزة الفتاة ، ووصف المستند بأنه مجرد ورقة يعبر عن غياب المسؤولية حيث يرغب الفتى والفتاة أن يظل هذا الأمر فى طى الكتمان ، ويلي ذلك احتمال أن يوقع الشهود ، كذلك على هذه الورقة والشهود هنا من الأصدقاء الذين لا يتسرب إليهم الشك فى التشهير بالشاب والفتاة .

ويرى ١٢.٢٪ أن القصص التى يعرفونها جيداً تدور حول وجود ورقة واحدة مع الشاب وهو يحرص على ألا تتكون مع الفتاة صورة منها حتى تعجز عن إثبات هذه العلاقة إذا حدثت مشاكل بينها . كما أن ٦.٧٪ من إجمالي العينة المدروسة يرى أصحابها أن الشاب يحرص أشد الحرص فى حالة وجود أكثر من «ورقة» على أن تكون هذه المستندات تحت يده ودون أن تحظى الزوجة بصورة من هذا المستند لضمان رضىها الرغبات .

أما عن حفل الزواج العرفي فإن ٦٨٪ من إجمالي العينة المدروسة تذكر أنه حفل قاصر على الأصدقاء فحسب ، وهؤلاء الأصدقاء يفترض بأنهم على علم منذ البداية بتطور العلاقة بين الفتى والفتاة ، كما أنهم قد شاركوا عادة بصورة أو بأخرى فى تدبير الحلوة بين الشاب ورفيقته ، وأبدوا كذلك تعاطفاً معهما للتغلب على المعوقات الاجتماعية والنفسية التى تحول دون زواجهما .

كما ذكر ١٧.٥% أنه لا يوجد حفل على وجه الإطلاق إذ إن مجرد تسرب الخبير إلى الأهل وبخاصة لأسرة الفتاة يهدد بأوخم العواقب ، ولذلك فإن التكتم والسرية من الشروط المهمة لإتمام هذا الزواج .

فإذا تم الحفل البسيط فإنه إما أن يضم الفتى والفتاة فقط ٥.٥% أو الفتى والفتاة والشهود ٥.٨% .

وليس هناك شك إن إتمام هذا الزواج دون علانية واستمرار هذه العلاقة في الظلام يعد المشكلة الأساسية في هذا الزواج ، وهو عين ما حاول المشرع أن يلمسه لمساعدة الفتاة لاستعادة حقوقها في القانون الأخير . ( جدول ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ) .

جدول رقم (٢٧)  
توزيع أفراد العينة حسب إجراءات عقد الزواج

المتغيرات	التكرار	النسبة %
يتم في السر عن طريق الاتفاق بين الطرفين	١٢	٣.٣
الطرفان وشاهدان من الأصدقاء	٢٠٣	٥٦.٤
الطرفان وورقة	٤٩	١٣.٦
الطرفان وشاهد ومجامى	٤٦	١٢.٧
نزوة عابرة	٥٠	١٤
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٢٨)  
توزيع أفراد العينة حسب إجراءات عقد الزواج

المتغيرات	التكرار	النسبة %
ورقة للامسح ، أخرى للامسح	١٨٧	٥١.٩
ورقتان مع الزوج	٢٤	٦.٦
ورقة يوقع عليها الشهود	٧١	١٩.٧
كميالة من أجل ضمان مستقبل الزوجة	١١	٣.١
ورقة واحدة مع الزوج	٤٤	١٢.٢
لا يعرف	٣٣	٩.٢
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم ( ٢٩ )  
توزيع أفراد العينة حسب من يحضرون حفل الزواج

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٥.٥	٢٠	يحضر الطرفان فقط
١٧.٥	٦٣	ليس هناك حفل
٥.٨	٢١	انفتى والفتاة والشهود
٦٨	٢٤٥	الأصدقاء المقربون
٣.٢	١١	الأصدقاء المتزوجون عرقياً
١٠٠	٩٤	المجموع

وتكشف البيانات المستقاة من صحيفة الاستبيان عن حقائق ضرورية لفهم أسلوب معيشة الشاب والفتاة والغطاء المالي لهما وسبل التلاقي ( كزوج وزوجة ) ، فقد ذكر ٣١.٤٪ من إجمالي العينة المدروسة أن كلاً منهما ينفق على نفسه فما يزال كل منهما يعيش مع أهله ، بينما ذكر ٢٦.٤٪ أن الشاب والفتاة ينفقان معاً على أنفسهما بتوحيد مصدر الإنفاق ، أما ٢٧.٥٪ من إجمالي العينة فقد قرر أصحابها أن الشاب هو الذي ينفق أساساً فهو ( الرجل ) الذي يقع على عاتقه مسؤولية الإنفاق في حالة الخروج والطلبات الضرورية التي تحتاجها الفتاة كالملابس الداخلية والعمود وأدوات المكياج وغيرها من المستلزمات ، وفي ٥.٣٪ من الإجابات ذكر أفراد العينة أن الفتاة هي التي تنفق وبخاصة إذا كانت حالتها المادية ميسورة وحالة رفيقها المادية لا تسمح له بالإنفاق ( جدول ٣٠ ) .

وعندما تطرقت صحيفة الاستبيان للمصدر المالي الذي يتم الإنفاق منه على لوازم الأسرة التي تكونت حديثاً ذكر ٦٣.٤٪ من إجمالي أفراد العينة أن الإنفاق يتم من خلال المصروف الخاص بكل منهما فهما في نظر الأهل مجرد طلاب بالجامعة .

بينما ذكر ٢٤.٣٪ أن المصدر المالي هو عمل الشاب ، ومن الواضح أن هناك شريحة من الطلاب الذين تضمنتهم عينة الدراسة يعملون في الوقت الذي ينتظمون فيه في الدراسة ويحصلون بالتالي على أجور شهرية .

أما الأمر الملفت للنظر فإن ١.٧٪ قد ذكروا أن المصدر المالي هو السرقة ، ومن المعروف أن أجهزة الأمن في الجامعات تضع يدها في بعض الأحيان على

حالات محدودة يلجأ أفرادها للسرقة داخل حرم الجامعة نفسه للإلتحاق على أنفسهم .  
( جدول ٣٠ ) .

وقد أتاحت البيانات التي حصلنا عليها الفرصة للتعرف على عدد مرات اللقاء ،  
فاتضح أن هذا اللقاء يتم بحسب الظروف ، أي حسب ظروف الشاب والفتاة ( سواء  
ظروف العمل أو الدراسة ) حيث يجتهد كل منهما على أن يبدو وكأنه لا توجد ظروف  
مستحدثة حتى لا يلفت نظر الأهل والمعارف مما يثير شكوكهم في سلوكياتهم . وبلى ذلك  
اللقاء ( السرى ) في الأسبوع أكثر من مرة بنسبة ٢٠.٢ ٪ ، ثم اللقاء يومياً ١٩.٤ ٪ ،  
وذلك في المواعيد المقررة للعمل ( في حالة اشتغال أى منهما ) أو الدراسة ( في حالة  
الدراسة كطلاب ) ثم اللقاء أسبوعياً بنسبة ١٤.٧ ٪ من المجموع .

أما عن مكان اللقاء فيتم عادة في مسكن أحد الأصدقاء بنسبة ٣٨.٥ ٪ من مجموع  
الاستجابات ، أو في شقة مفروشة أو لوكاندة بنسبة ٣٠.٣ ٪ ، أو في أى مكان بعيداً عن  
أعين الناس بنسبة ١٦.٤ ٪ . أو في شقة أحدهما حيث يرصد كل طرف الوقت الذي  
يتغيب فيه أفراد الأسرة فيقوم بإبلاغ الطرف الثاني بموعد ومحل اللقاء . ( جدول ٣٣ ) .  
وقد نوه ٨٦.٩ ٪ من إجمالي العينة المدروسة أن الشاب والفتاة في الزواج العرفي  
يحرصان على استخدام وسائل تنظيم الأسرة حرصاً على ألا يلاحظ أحد آثار هذه  
العلاقة ( انسرية ) وتجنباً لما يمكن أن يثيره حمل الفتاة من مشكلات مع أسرتها فضلاً عن  
أن الإنجاب ليس هدفاً رئيسياً لهذه العلاقة التي تتم في الظلام . بينما ذكر ١٣.١ ٪  
لايستخدمان عادة أساليب منع الحمل ، ولاشك أن حمل الفتاة هنا يشكل مشكلة  
تستلزم إجراء عملية إجهاض للحيلولة دون الإنجاب وما يترتب عليه من آثار . ( جدول  
٣٤ ) .

وقد طرحنا على العينة المدروسة السؤال الذى مؤداه : ماهو مستقبل هذا الزواج من  
وجهة نظرهم ؟ وذكر ٦١.٩ ٪ أن الفشل الذى يصيب الفتى والفتاة هو مايتوقعونه  
بالنسبة لحالات الزواج العرفي في ضوء ما يسمعه وما يقرأونه كل يوم حول هذا الشكل  
من أشكال الزواج ، بينما ذكر ١٣.١ ٪ أن حالات الزواج العرفي تحتاج إلى مساندة  
الأسرة والأصدقاء والمجتمع الخارجى ليتحول هذا الزواج من الظلام إلى النور ، وأن تفهم

الأسرة للظروف المحيطة بكل حانة على حدة يمكن أن يساعد على إشهار هذه الزيجات لتكتمل سعادة الأطراف تحت بصر وسمع المجتمع .

والملفت للنظر أن ٢٥٪ من إجمالي العينة قد ذكروا أنهم حتى تاريخ إجراء الدراسة - يرون أن النجاح كان من نصيب هذه الحالات ، ومن المرجح أن هؤلاء يجدون في هذا الشكل من أشكال الزواج ما يحقق لكل منهما الغبطة النسبية في اختيار من ارتضاء ويشعر بالسعادة معه . ( جدول ٣٥ ) .

جدول رقم ( ٣٥ )  
توزيع أفراد العينة حسب الإنفاق على الأسرة

النسبة %	التكرار	التغيرات
٣١.٤	١٣٣	كل يتفق على نفسه
٢٦.٤	٩٥	الطرفان يتفقا
٢٧.٥	٩٩	الزوج
٥.٣	١٩	الزوجة
٩.٤	٣٤	لا أعرف
١٠٠	٣٦٠	المجموع

جدول رقم ( ٣٦ )  
توزيع أفراد العينة حسب المصدر المالي

النسبة %	التكرار	التغيرات
٦٣.٤	٢٢٨	انصرف الخاص بكل منهما
٠.٥	٢	الفتاة إذا كانت غنية
٢٤.٣	٨٧	عمل الزوج
١.٣	٥	السرقه
١٠.٥	٣٨	لا أعرف
١٠٠	٣٦٠	المجموع



## الزواج العرفي

٦٢

جدول رقم (٣٢)  
توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات المقابلة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
يوميًا	٧٠	١٩.٤
أسبوعيًا	٥٣	١٤.٧
في الأسبوع أكثر من مرة	٩١	٢٥.٢
شهريًا	٢	٠.٥
حسب الظروف	١٤٥	٤٠.٢
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٣٣)  
توزيع أفراد العينة حسب مكان اللقاء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
شقة أحدهما	٤٣	١١.٥
شقة قروشة أو لوكاندة	١١٢	٣٠.٣
شقة أحد الأصدقاء	١٤٣	٣٨.٥
في عربية	١٢	٣.٣
في أي مكان	٦١	١٦.٤
المجموع	٣٧١	١٠٠

جدول رقم (٣٤)  
توزيع أفراد العينة حسب استخدام وسائل منع الحمل

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٣١٣	٨٦.٩
لا	٤٧	١٣.١
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٣٥)  
توزيع أفراد العينة حسب مستقبل هذا الزواج

المتغيرات	التكرار	النسبة %
الفشل لكليهما	٢٢٣	٦١.٩
التطلع لتحويل الزواج إلى زواج رسمي ومعلن	٤٧	١٣.١
النجاح في الزواج	٩٠	٢٥
المجموع	٣٦٠	١٠٠

سادساً : إتجاه الشباب نحو الاختيار للزواج :

قمنا بالتعرف على اتجاهات الشباب بالنسبة للاختيار للزواج في ضوء الزواج التقليدي الذي يحترمه المجتمع ويجله نظاماً يتسق ومعايير المجتمع ونسق القيم السائد الذي يسانده الدين والأخلاق ، وذكرت الغالبية الساحقة ٩٩.١٪ أنها تشجع هذا النمط من أنماط الزواج الذي يحظى بموافقة الأهل ويتفق ومبادئ الأديان السماوية (جدول ٣٦) .

أما المبررات التي ذكرها أفراد العينة المدروسة فهي تتمثل في اتفاق هذا النمط مع مبادئ الدين ومعايير ، حيث بلغت الاستجابات هنا ٣٣.٢٪ ، كما أنه يعد بمثابة الزواج الشرعي ١٦.٦٪ ، وهو كذلك يتم في «النور بنسبة تصل إلى ٢٣.٤٪ ، ويحصل على مباركة الأهل ١٥.٧٪ ، كما أنه يتفق مع سنة الحياة ٩.٤ ، وهي عبارة تعنى مشاركة الناس جميعاً في هذه المناسبة السعيدة ، فهي فرصة تتيح للجميع المشاركة فيها . (جدول ٣٧)

جدول رقم (٣٦)  
توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الخطبة والزواج التقليدي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٣٥٧	٩٩.١
لا	٣	٠.٩
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٣٧)  
توزيع أفراد العينة حسب أسباب الزواج التقليدي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
يتفق والعادات	٩	١.٧
مباركة الأهل للزواج	٨١	١٥.٧
يتفق ومبادئ الدين	١٧١	٣٣.٢
ينته في النور	١٢١	٢٣.٤
هو سنة الحياة	٤٩	١٣.٤
هو تشجيع المجتمع	٥١٦	١٠٠

أما عن الفترة المناسبة للخطوبة فقد ذكر ٤٤.٧٪ ، بأنها لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين ، وهي في عرفهم كافية لكي يختبر كل منهما الآخر ، ويبدى موافقته على أن يستكملا مسيرتهما معاً أو يفسخا هذا الرباط .

كما ذكر ٢٩.٢٪ أن هذه المدة تتراوح بين ٢ : ٣ سنوات ، ومرجع ذلك أن العثور على المسكن وتأثير منزل الزوجية ، يستوجب إطالة المدة حتى يتمكننا من إعداد المنزل بما يحتاجه من متطلبات ، وذكر ١٤.١٪ أن هذه الفترة تتحدد بحسب الظروف أي بحسب استعداد الزوج مادياً ، وبحسب المقدرة المادية لأسرة الفتاة ، وظروف توفر المسكن المناسب وغيرها من النواحي المتصلة برضاء كل منهما عن شخصية الآخر وعدم حدوث ما يعكر صفو هذه العلاقة . (جدول ٣٨) .

وفيما يتعلق بنوعية المشاكل التي تواجه الفتى والفتاة في بداية الارتباط ، فإن ٣٦.٦٦٪ من مجموع الاستجابات قد لخصتها في عدم توفر المسكن بينما تبلورت ٨.٥٪ من مجموع الاستجابات في غلاء المهر والشبكة مما يضيف ثقلاً على الشاب المكافح الذي ينوء كاهله بهذه المتطلبات المادية ، حيث تشتت الأسرة في الكثير من الأحيان لأقل ثمن الشبكة وقيمة المهر عن شقيقتها أو قريباتها اللاتي سبق لهن الاقتران بأثرياء أو رجل أعمال مما يجعل الشاب يشعر بالعجز أمام هذه المقارنه الظالمة .

وتركزت ١٧.٧٪ من مجموع الاستجابات في غلاء الأثاث ووصلت ، الاستجابات التي تناولت ارتفاع تكاليف حفل الزفاف إلى ٦.٥٪ ، وكذلك المشاكل المادية ٦.٤٪ من مجموع الاستجابات ، وارتفاع قيمة إيجار وخلق المسكن ٥.٩٪ من مجموع الاستجابات (جدول ٣٩) .

حدوث رقم ( ٣٨ )  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الفترة المناسبة للخطوبة

النسبة %	التكرار	التفريعات
٤.٧	١٧	أقل من ٦ أشهر
٦.١	٢٢	٦ أشهر
٤٤.٧	١٦١	سنة
٢٩.٢	١٠٥	سنتان
١.٢	٤	٣ فأكثر
١٤.١	٥١	حسب الظروف
١٠٠	٣٦٠	المجموع

المشاكل الأسرية

جدول رقم (٣٩)  
توزيع أفراد العينة حسب للمشاكل التي تواجه الفتى والفتاة في بداية الارتباط

المتغيرات	التكرار	النسبة %
عدم توافر المسكن	٢٤١	٣٦.٦
غلاء الأثاث	١١٧	١٧.٧
غلاء المهر والشبكة	١٢٠	١٨.٥
اشتراط وجود مسكن	٣٩	٥.٩
تكاليف حفل الزفاف	٤٣	٦.٥
طبيعة عمل الذكور	٢٠	٣
مشاكل مادية	٤٢	٦.٤
قلة تفاهم	١٣	٢.٠٠
الغيرة	٧	١.٠٠
القائمة والمؤخر	٥	٠.٧
عدم اقتناع الأهل بالشباب	١٣	٢.٠٠
المجموع	٦٦٠	١٠٠

أما عن توزيع أفراد العينة بحسب سبل التغلب على المشاكل التي تواجه الشباب في مجال الزواج (جدول ٤٠) ، فقد ذكر ٢٦.٢٪ أن الحل يتمثل في إقناع الأهل بالتساهل في شروطهم ومتطلباتهم ، بينما ركزت ٢٠.٤٪ من مجموع الاستجابات على ضرورة تضامن الفتى والفتاة معاً لتكوين «عش الزوجية» حتى لا يقع العبء على لشاب وحده ، هو ، ما عبرت عنه ٥٪ كذلك من مجموع الاستجابات ، حيث ركزت على أهمية التعاون بين الخطيب والخطيبة لبناء منزل المستقبل .

وقد اقترحت نسبة مقدارها ٤.٤٪ من مجموع الاستجابات سفر الشباب للخارج ليتمكن من الادخار للقيام بالمتطلبات اللازمة لبناء منزل الزوجية .

وركزت ٣.٥٪ من مجموع الاستجابات على الحب والتفاهم بين الشاب والفتاة . وكذلك الصبر ٣.٥٪ لتغلب على المشكلات المادية والاجتماعية المتارة (جدول ٤٠) .

وباستطلاع رأى العينة المدروسة في الوقت المناسب للإنجاب ذكر ٤٠.٥٪ من إجمالي العينة أنه ينبغي أن يتم في العام الأول للزواج ، وذكر ٣٣.٨٪ أن الإنجاب ينبغي أن يتم بعد الزواج مباشرة ، وهي عبرة تعضى الدلالة نفسها بمعنى أن ٧٤.٣٪ ترى أنه لا ينبغي تأجيل الإنجاب تحت أي ظرف من الظروف فهو الهدف الأساسي للزواج ، وهناك ٢٥.٧٪ ذكرت أن الإنجاب ينبغي أن يتم بعد مرور سنتين من الزواج حتى يتمكن الزوج

وزوجته من معرفة كل منهما للآخر ، وأن يسعدا بحياتهما الجديدة قبل أن ينشغلا بإنجاب الأطفال. (جدول ٤١) .

ولا شك أن هذا يتفق بدوره وثقافة المجتمع التي تعول كثيراً على الإنجاب باعتباره من أبرز أهداف الأسرة ومحور حياتها الاجتماعية كذلك .

وفيما يتعلق بالعدد الأمثل للأبناء ذكرت أعلى النسب ومقدارها ٤٨.٨٪ بأن هذا العدد هو ٢ من الأولاد ، بينما ذكر ٣١.٣٪ بأن هذا العدد هو ٣ أولاد .

وهذا يعنى أن ٨٠.١٪ من إجمالي العينة يتبلور سلوكها الإنجابي في التركيز على إنجاب ٢ أو ٣ أطفال ، أما من يكتفون بالطفل ( الوحيد ) فتصل نسبتهم إلى ٦.٦٪ ، ومن يرغبون في ٤ أولاد فأكثر ١٣.٣٪ ، وربما يكشف هذا الوجه عن قناعة بأهمية الأسرة الصغيرة الحجم التي يمكنها أن توازن بين دخلها ومواردها من جهة وعدد الأطفال الذين تنجبهم من جهة أخرى .

جدول رقم (٤٠)  
توزيع أفراد العينة حسب التغلب على المشاكل في مجال الزواج

التغيرات	التكرار	النسبة %
إقناع الأهل بالتساهل	١٧٣	٢٦.٢
تضامن الفتى والفتاة	١٣٥	٢٠.٤
السفر خارج	٢٩	٤.٤
النسب والتضامن	٢٤	٣.٥
التعاون بين الطرفين	٣١	٥
الصبر	٢٤	٣.٥
غير مبين	٢٦٤	٣٧
المجموع	٦٦٠	١٠٠

جدول رقم (٤١)  
توزيع أفراد العينة حسب وقت الناسب للإنجاب

التغيرات	التكرار	النسبة %
بعد الزواج مباشرة	١٢٢	٣٣.٨
العام الأول	١٤٦	٤٠.٥
سنتان	٧٣	٢٠.٢
٣ فأكثر	١٩	٥.٥
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٤٢)  
توزيع أفراد العينة بحسب العدد الأمثل للأبناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
١	٢٤	٦.٦
٢	١٧٦	٤٨.٨
٣	١١٢	٣١.٣
٤	٤٣	١١.٩
٥	٥	١.٤
المجموع	٣٦٠	١٠٠

وفيما يتصل بالمشاكل التي يرى الشباب أنها تواجه الأسرة ، فإن أعلى الاستجابات تتمثل في المشاكل المادية أو سداد الديون بنسبة تصل إلى ٣٢٪ من مجموع الاستجابات، والمشاكل المادية ٢١.٥٪، ومعنى هذا ببساطة أن المشاكل المادية تشكل تحدياً للأسرة الجديدة وتستحوذ على ٥٣.٥٪ من مجموع الاستجابات .

أما المشاكل النفسية المتمثلة في اختلاف الطباع ، فستحوذ على ١٨.١٪ من مجموع الاستجابات ويضاف إليها كذلك تسلط أحد الزوجين وقد احتل ٨٪ من مجموع الاستجابات ، ومن المعروف أن الشخصية المتسلطة للزوج أو الزوجة تؤدي إلي تفاقم الخلافات والمشكلات إلى جانب تأثيرها المباشرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال ، فضلاً عن ٥٢.٥ من مجموع الاستجابات تبلورت في عدم التفاهم والغيرة والملل حيث تصل جملة هذه الاستجابات إلى ٢٨.٦٪ من الإجمالي .

هذا بينما استحوذ تدخل الأهل على ١٢.٤٪ من مجموع الاستجابات وتدخل الأصدقاء على ١.٧٪ .

وجاءت المشاكل الحياتية المتمثلة في الخلاف بالنسبة لتربية الأطفال وتأخير الإنجاب والمشاكل المترتبة على عمل المرأة لتشكّل معاً ٤.٥٪ من مجموع الاستجابات .

وإذا كانت هذه المشاكل بهذا التفصيل توضح مدى وعي جيل الشباب بالمشاكل والتحديات التي تواجه الأسرة وتتسبب في التفكك الأسري ، فإنها تعكس كذلك نضجاً مبكراً أسهمت في ترسيخه أساليب الاتصال الجماهيري من إذاعة وتليفزيون وصحافة ومجلات، فضلاً عما يتيح مجتمع الجامعة من اختلاط وحوار مستديم يصقل خبرات الشباب ويوسع مداركهم وينمي خبراتهم الحياتية .

أما عن الأساليب التي يقترحها الشباب للتغلب على المشاكل القائمة فتمثل أساساً في تمسك كل منهما بالآخر ، حيث يحتل هذا المتغير ٤٣.٧٪ من مجموع الاستجابات ، وكذلك الدعوة للصبر وتنازل كل طرف للطرف الآخر ١١٪ ، وهي أساليب حكيمة

متعلقة يمكن أن تساعد على مواجهة المشاكل الحياتية والتصدي لها بفاعلية ، وكذلك الحب والتفاهم ٨.٩٪ مع رفض تدخل الأهل ، ويستحوذ هذا المتغير على ١٠.٨٪ من مجموع الاستجابات .

واحتل المتغير الخاص بأن تبذل الزوجة جهدها للتغلب على المشاكل باعتبارها ربة المنزل وأقل عصبية من الزوج ، ومن الواجب أن تعمل بصورة أكبر للإبقاء على بيتها ٥.٣٪ من مجموع الاستجابات وأن تهتم الزوجة بمظهرها وجمالها ٨.٩٪ من مجموع الاستجابات .

كما أوصى ٢.٩٪ بأهمية اللجوء لرجل الدين أو الأخصائي الاجتماعي . أما الحل الملفت للنظر الذي أفرزته العينة المدروسة واستحوذ علي ٥.٥٪ من مجموع الاستجابات فهو يوصى باللجوء للسحر باعتبار أن بعض هذه المشكلات سببها حقد البعض على الأسرة الحديثة التكوين ورغبتهم في هدم سعادتها ، فيلجأ هذا البعض للسحرة بغية إثارة المشاكل في عش الزوجية ، وتنهض هذه المعتقدات على مفاهيم غيبية غريبة وخبرات، نوعية خاطئة يكوئنها البعض عن عالم الغيب ويصبحون في النهاية أسرى المعتقدات الشاذة المتصلة بالجن والشياطين وقدرة الكائنات «السفلية» على إفساد العلاقة بين الأزواج (جدول ٤٤) .

غير أن مايلفت النظر هو اتساع أفق الشباب رغماً عن ذلك بتقديم مقترحات بناءة لتغلب على المشاكل التي يمكن أن تواجه الأسرة في بداية حياتها الزوجية .

جدول رقم (٤٣)  
توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المشاكل التي تواجه الأسرة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تدخل الأهل	٨٢	١٢.٤
اختلاف الطباع	١١٩	١٨.١
مشاكل مادية	١٤٢	٢١.٥
سداد ديون	٢١١	٣٢
تدخل أصدقاء	١١	١.٧
تسلط أحد الزوجين	٥٢	٨
عدم التفاهم	١٠	١.٥
تربية الأطفال	١٢	١.٨
تأخير الإنجاب	٧	١.٥
عمل المرأة	٦	١.٢
العزلة والملل	١٥٩	٢٤.٠

جدول رقم ( ٤٤ )  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أساليب التغلب على المشاكل

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٤٣.٧	٢٠٧	تمسك كل منهم بالآخر
١.١	٥	الإقلاق من الأصدقاء
١٠.٨	٥١	رفض تدخل الأهل
٠.٦	٣	عدم الاختلاط بالجيران
٢.١	١٠	اللجوء لرجال الدين
٠.٨	٤	اللجوء للأخصائي الاجتماعي
٥.٥	٢٦	اللجوء للسحرة
٥.٣	٢٥	بذل مجهود أكبر في العمل على حل للمشاكل
١١	٥٢	العصر والتنازل من الطرفين
٨.٩	٤٢	الحب والتفاهم
٨.٩	٤٢	اهتمام الزوجة بنفسها
١.٢	٧	التعاون
١٠٠	٤٧٤	المجموع

### سادساً : إتجاه الشباب نحو تمكين المرأة :

تطرق صحيفة الاستبيان نحو تمكين المرأة في المجتمع ، حيث تناول السؤال رقم ٤٥ حق الزوجة في العمل ، وعمّا إذا كان من حق الزوج منعها من العمل خارج المنزل ، وذكر ٥٩.٧% من إجمالي العينة ( ومن المعلوم كما سبق التنويه أن أكثر من نصف العينة من الإناث ) أن من حق الذكر منع زوجته من العمل خارج المنزل .

وعندما تساءل الباحث عما إذا كان من حق الزوج منع زوجته من زيارة أهلها ، وافق فحسب ١٢.٣% من إجمالي العينة على ذلك بينما عارض هذا ٨٧.٧% من إجمالي العينة المدروسة ، ومعنى هذا أن الغالبية تقف في وجه قرار الرجل الراض السماح لزوجته بزيارة أهلها .

وحيث تطرقت الصحيفة لحق الزوج في التدخل في مظهر زوجته الخارجي ذكر ٩٢.٢% أنه من حق الزوج أن يتدخل بالفعل في تحجيم مظهر زوجته وطريقة ملبسها وطرق تزيينها ، فهي من هذه الوجهة ينبغي أن تتزين لزوجها في الأساس وليس للأغراب . وحيث تساءل الباحث عن حق الزوجة في ممارسة أنشطة لخدمة المجتمع والمشاركة في عضوية مؤسسات المجتمع والمشاركة في عضوية مؤسسات المجتمع المدني كالتقابات



والأحزاب وغيرها ، وعمما إذا كان من حق الزوج أن يمنع زوجته من ممارسة النشاط النقابي وافق ٦٧,٢٪ أي ..... من مجموع أفراد العينة المدروسة على حق الزوج في أنه يمنع زوجته من ممارسة الأنشطة النقابية وغيرها . انظر الجداول (٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) .

جدول رقم (٤٥)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في حق الزوج أن يمنع زوجته من العمل

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٢١٥	٥٩,٧
لا	١٤٥	٤٠,٣
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٤٦)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في منع الزوج لزوجته من زيارة أهلها

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٤٤	١٢,٣
لا	٣١٦	٨٧,٧
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٤٧)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تدخل الزوج في مظهر الزوجة الخارجي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٣٣٢	٩٢,٢
لا	٢٨	٨,٧
المجموع	٣٦٠	١٠٠

جدول رقم (٤٨)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تدخل الزوج لمنع الزوجة من ممارسة النشاط النقابي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٢٤٢	٦٧,٢
لا	١١٨	٣٢,٨
المجموع	٣٦٠	١٠٠

### سابعاً : الاتجاه نحو الطلاق والتعدد وفسخ الخطبة :

فيما يتعلق برأى أفراد العينة في الأسباب المباشرة للطلاق مما يؤدي إلى تصلف بعض الرجال في استخدام هذه الرخصة ، تركزت ٣٥.٦٪ من مجموع الاستجابات في الخيانة الزوجية بوصفها مبرراً للطلاق سواء من جانب الزوج أو الزوجة ، وكذلك الشجار الدائم مما يعنى استحالة الحياة المشتركة بينهما بنسبة تصل إلى ٣٥.٣٪ ، وكذلك عدم التفاهم مما يؤدي إلى الشك في الآخر ورفضه (٩.٢٪) وتدخل الأهل ٥.٨٪ ، وعدم كفاية الدخل ٣.٧٪ ، وعدم الثقة نتيجة تضليل الآخر وخداعه ( للقرين ) ٣.٧٪ ، والإدمان ٣.٧٪ .

ومن الواضح أن الأسباب المذكورة تحول بين الزوج والزوجة وتجعل العشرة بينهما في حكم المستحيل نتيجة لفقدان احترام الآخر بمرور الوقت . ( جدول رقم ٥٠ ) .  
وقد تساءل الباحث عما إذا كان بإمكان الرجل أن يتزوج مرة أخرى حيث تركزت ٣٦.٧٪ من مجموع الاستجابات في إمكانية أن يتم ذلك إذا كان الطرف الآخر عاجزاً عن الإنجاب ، كما تبلورت ٢٨.٩٪ من مجموع الاستجابات في ميل أحدهما للشجار الدائم مما تستحيل معه العشرة الطيبة .

وتركزت ١٥.٤٪ من مجموع الاستجابات في أن الزوج قد يتزوج مرة أخرى إذا كانت زوجته «متحررة» ، وهو مايعنى أنها تتمرد بدورها على العادات والتقاليد والآداب المرعية في المجتمع .

واحتل عدم التفاهم ٥.٧٪ من مجموع الاستجابات ، بينما برزت في ٣.٧٪ من الاستجابات ظاهرة أخرى مؤداها أن العيب قد يكون عيب الرجل نفسه إذ إن بعض الرجال يميلون لتكرار الزواج دون تقدير لمشاعر الآخر . ( جدول ٥١ ) .

وتطرقت الدراسة الميدانية للكشف عن الأشياء التي تقبلها الفتاة من خطيبها ، وذكرت أعلى النسب ومقدارها ٦٥.٩٪ . بأن من حقه أن يوجهها للتحفظ في مظهرها إذ ينبغي أن يعلن لها حبه ( الفريد ) وعزمه على ألا يشاركه في حبه مخلوق آخر .

ثم أن بإمكانه منعها من العمل خارج المنزل (١٤.٩٪ من مجموع الاستجابات ) وبإمكان الخطيب أن يلزم خطيبته كذلك بأن تحكى له بالتفصيل عن خبراتها السابقة وتجاربها الحياتية ، ومن المعروف أن المجتمعات الشرقية ترفض أن يكون للفتاة أى تجارب عاطفية أو جنسية قبل الزواج ( ٧.٥٪ من مجموع الاستجابات ) وبوسعها أن يعلن لها غيرته إذا منحت اهتماماً لأى شاب آخر ، كما أن واجبه أن يقوم بالنصح والتوجيه لها

بصفة مستمرة (جدول ٥٢) .

وعندما سأل الباحث أفراد العينة من الشباب حول أسباب فسخ الخطوبة احتل مبرر المشاحنات المستمرة المركز الأول بنسبة ٢٠.٥٪ من مجموع الاستجابات ، والشك في الآخر ٢٠.٢٪ ، وتجاوز الخطيب لحدوده ( كاللجوء للشدة والعنف أو الاعتداء على خطيبته ) ١١.٧٪ ، وإهانة أحد الخطيبين لأسرة الخطيب الآخر ١١.٢٪ وتدخل الأهل بصورة سافرة ٥.٩٪ ، والإسراف المادي للطرف الآخر ٥.٢٪ .

هذا فضلاً عن نضوب الحب والتقدير ٣.٨٪ ، واختلاف الصباغ ٢.٢٪ ، والخيانة ٢.٤٪ ويعنى هذا الاتهام أن ينشغل الشاب أو الفتاة بأخر أثناء فترة الخطوبة (جدول ٥٣) .

وفي النهاية حاولنا أن نعرف مدى تصور أفراد العينة المدروسة لتفانم المشكلات الأسرية من عدمه وذكر ٨٠.٦٪ أنهم يلاحظون الاتساع والتزايد الملحوظ للمشاكل الأسرية فى الوقت الراهن ، بما يعنى سوء الاختيار للزواج ، ومن ثمة فإن واجب المؤسسات المختلفة كالأسرة والجامعة والكنيسة والمسجد وأساليب الاتصال الجامعي أن تعمل على توعية الشباب بطرق وأساليب الاختيار للزواج حتى لا تتفانم المشاكل الأسرية وتؤدى إلى تصدع الأسر وتفككها .

جدول رقم (٥٠)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم فى الأسباب المباشرة للطلاق

النسبة %	التكرار	التغيرات
٣.٧	١٧	الإدمان
٣٥.٦	١٦٢	الخيانة الزوجية
٥.٨	٢٦	تدخل الأهل
٣٥.٣	١٦١	الشجار الدائم
٩.٢	٤٢	عدم التفاهم
٣.٧	١٧	النواحي المادية
١.٣	٦	الغيرة والكذب
٣.٧	١٧	فقد الثقة
٣.٧	٨	عدم سيطرة الزوج على نفسه
١٠٠	٤٥٦	المجموع

جدول رقم (٥١)  
توزيع أفراد العينة بحسب إمكانية الرجل للزواج مرة أخرى

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٣٦.٧	١٤٨	عافر
٠.٥	٢	مسرفة
٢٨.٩	١١٧	تقبل للشجار
١٥.٤	٦٢	متحررة
٥.٧	٢٣	عدم التفاهم
٣.٧	١٥	الرجل مزواج
١.٨	٧	الغيرة الزائدة والتسلط
٠.٩	٤	المرض
٦.٤	٢٦	أخرى
١٠٠	٤٠٤	المجموع

جدول رقم (٥٢)  
توزيع أفراد العينة حسب الأمور التي تقبلها الفتاة من خطيبها

النسبة %	التكرار	متغيرات
١٤.٩	٦٧	معيذ من أعمال
٢.١	٩	معيذ من التدايمية
٦٥.٩	٢٩٦	التحفظ على مظهرها
٧.٥	٣٤	تحكي خريف مسرفة
٢.١	٩	لا تقبل منه شيء
٠.٩	٤	التحكم في مواعيد الخروج والعودة
٣.٧	١٧	النصيحة والتوجيه
٠.٤	٢	الغيرة
١.٦	٧	تحديد علاقتها بالآخرين
٠.٩	٤	أن يهتم بها
١٠٠	٤٤٩	المجموع

جدول رقم (٥٣)  
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أسباب فسخ الخطبة

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٦.٩	٣٤	يخل أحد الطرفين
٥.٢	٢٥	إسرافه
٢٠.٥	٩٦	المشاحنات
٥.٩	٢٩	تدخل الأهل
١١.٧	٥٧	تجاوز الخطيب لحدوده
١١.٢	٥٥	إهانة الأسرة
٢٠.٢	٩٩	الشك في الآخر
٢.٢	١١	اختلاف الطباع
١.٤	٧	إسراف في الغيرة
٠.٤	٢	فتور في العاطفة
٢.٤	١٢	الخيانة
٣.٨	١٩	عدم استمرار الحب
٩	٤٤	أخرى
١٠٠	٤٩٠	المجموع

جدول رقم (٥٤)  
توزيع أفراد العينة بحسب رأيهم في مدى تفاقم المشكلات الأسرية

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٨٠.٦	٣٩٠	عم
١٩.٤	٧٠	لا
١٠٠	٣٦٠	المجموع

### استخلاصات ونتائج :

من الأهمية أن نستعرض أبرز نتائج هذه الدراسة ونصل من خلالها إلى ما يلزم تقديمه من سياسات لمواجهة هذه الظاهرة ، وذلك بعد أن نضع أيدينا على العوامل المؤدية لها والآثار المترتبة عليها .

(١) من الأمور الملفتة للنظر في نتائج هذه الدراسة أن شبانا يزال يفضلون الطرقي والأساليب التي تنفق والآداب العامة في المجتمع المصري من حيث الاختيار للزواج . بل إن التدين كسمة يعد الخاصية الأساسية التي يعتد بها بالنسبة للشباب المتقدم للزواج وكذلك بالنسبة للفتاة التي يعتد بها كعروس .

(٢) إن المرحلة العمرية التي تعتبر المرحلة المناسبة للزواج هي المرحلة العمرية ٢٥:٣٥ سنة بالنسبة للذكر وكذلك ٢٠:٢٥ سنة بالنسبة للفتاة ويعكس الرأى هنا ما حدث في المجتمع المصرى من تغيرات زادت للارتفاع النسبى فى سن الزواج فى المجتمع .

(٣) مازالت الجامعة تمثل المجال الأفضل للاختلاط بين الجنسين ، وهى مؤسسة تعليمية تؤدي وظائف اجتماعية متعددة ولاضير أن يحدث الاختلاط فيها فى بداية مرحلة النضج مع تشجيع الدور الاجتماعى والثقافى الذى يمكن أن تؤديه الجامعة من خلال استخدام الأساليب الاجتماعية والتربوية التى تتبعها الجامعة ، وفى ظل فلسفة ريادة أعضاء هيئة التدريس لطلاب وطالبات الجامعة وقيام أجهزة رعاية الشباب والأسر الجامعية بدورها الاجتماعى والثقافى المنوط بها . ومن المعروف أن جامعة عين شمس ، وغيرها من الجامعات - تتوالى اليوم إعداد الأجيال الشابة من أعضاء هيئة التدريس من خلال دورة المدرس الجامعي وذلك بقصد تنمية الجوانب المعرفية ، والمهارية ، والمجدانية ، وصقل المهارات التى تمكن أعضاء هيئة التدريس من حل مشاكل الطلاب وصولاً إلى سياسة تعليمية واجتماعية رشيدة فى التعامل مع جموع الطلاب . كما أن البرامج التى تقوم بإعدادها فى المعسكرات الثقافية كمعسكر حلوان ، والمعسكرات الصيفية فى رأس البر ومرسى مطروح ، إلى جانب أنشطة التبادل الثقافى الذى يتم بين طلاب الجامعه وطلاب الجامعات العربية والأجنبية والمسابقات الرياضية والاجتماعية والثقافية التى يتنافس فيها الطلاب مع أقرانهم من طلاب الجامعات الأخرى ، فضلاً عن المهرجانات الثقافية التى تنفرد بها جامعة عين شمس كمهرجان أيام الشعوب الذى تستضيف فيه الجامعة الوفود الممثلة للعديد من الجامعات العربية والأجنبية ، وبما يضمه المهرجان من مسابقات ومعارض وأنشطة مما يولد ويدعم قنوات الاتصال بين الشباب المصرى ونظيره على مستوى العالم العربى والدول الأجنبية المختلفة .

إن هذا النشاط السامى والموجه ، هو السبيل الحقيقى للارتقاء بالشباب وحفزهم على المشاركة الاجتماعية والثقافية والترفيهية ، ومن هنا فإن الدعوة التى يدعو لها البعض لتحويل الكليات والأقسام إلى كليات للذكور وأخرى للإناث ليست هى

الحل الأمثل لما يطلقون عليه منع المفاسد وسد الذرائع .

إن الحل من وجهة نظرنا يستلزم الاهتمام بالتوجيه الاجتماعي للشباب ، وعقد اللقاءات والندوات لحل مشاكلهم والإجابة على تساؤلاتهم وتنمية شخصياتهم، ومصداق ذلك أن الشباب يدركون جيداً أن الجامعة ليست هي المجال المناسب للاختيار للزواج أو حتى لفهم الجنس الآخر ، فقد ذكروا أن تبادل الزيارة بين الأهل والأقارب كمتغير يحتل المكانة الأولى في هذا الشأن ، فاللقاءات الأسرية هي المجال الحقيقي للتعرف بين الجنسين .

(٤) مازلنا نؤكد أن الشباب يؤكد على الأساليب المتبعة والشائعة في الخطوبة والزواج ، حيث يبرز الاهتمام المتعارف عليه بأن يتقدم الشاب لطلب يد الفتاة من أسرتها كأفضل الاختيارات المتاحة ، يليها الحب بما يحمله من احترام متبادل بين الجنسين .

(٥) حين تطرقت صحيفة الاستبيان للزواج العرفي رفضت الغالبية الساحقة من الشباب (٩٧٪) فكرة الزواج العرفي ، ولاشك أن الهجمة الشرسة للصحف والمجلات وغيرها من أساليب الاتصال الجماهيري على الشباب وعلى أساتذة الجامعات بحجة تورط بعضهم في هذه الظاهرة يعد من الأمور الملفتة للنظر لكونها حالات فردية ولا تشكل ظاهرة لها وزنها في المجتمع .

وقد وصف انتشار ظاهرة الزواج العرفي بأنها سقطة تؤدي إلى العديد من المشاكل ، ومع أن بعضهم يعرف حالات تزوجت عرفياً إلا أنهم استنكروا تورط الشباب في هذه الظاهرة ، وذكروا أنها تدل على حدوث نزوة عارضة ، وأن الذين تورطوا فيها كانت ردود أفعالهم بدورها نتيجة لرفض الأهل ورغبة بعض الأراذل في الاحتفاظ بمعاش أزواجهن ، وأدانوا هذه الظاهرة التي تعبر عن التقليد بالغرب ، واخريه ، والاختلاط الزائد بين الجنسين .

أما بالنسبة للحالات التي كان البعض يعرفون قصة زواجها (العرفي) ، فإن الأغلبية قد ذكرت أن الأمر انتهى بها بالفشل الذريع .

والغالبية الساحقة من الشباب ترفض الزواج العرفي وتذكر بأنه حرام وغير شرعي - يؤدي للعديد من المشاكل - لا يتفق مع العادات والتقاليد ، وقد ذكرت الغالبية

الساحقة بأن الزواج العرفي ينتشر في المدينة حيث يقل الاهتمام بأساليب الضبط الاجتماعي social Control ويضعف نسق القيم value System في المناطق الحضرية ، وأن الدعم يتم من خلال المؤسسات المختلفة كالأندية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الحضرية .

ويقترن الزواج العرفي في نظر أفراد العينة المدروسة بالنسبة للشباب الأعزب بالاستهتار والعجز عن تأييد منزل الزوجية أما بالنسبة لمن سبق له الزواج فيرتبط بالكرهية للزوجة والعجز عن طلاقها (في الوقت نفسه ) ، كما يقترن هذا بالنسبة للفتاة « بالحب الأعمى » والاستهتار والانتماء لأسر مفككة فضلاً عن كون الفتاة قد خدعت أو غرر الشاب بها .

(٦) والشباب موضوع الدراسة على وعى كامل بحقيقة الزواج العرفي ، فالشهود من الأصدقاء ، وهناك ورقة واحدة يضع الزوج يده عليها في الغالب لاستخدامها كوسيلة للضغط على الفتاة ، وليس هناك أسرة ... ولا بيت ... ولا معيشة مشتركة ... أو عواطف سامية بل يلجأ الشاب والفتاة لإشباع رغباتهم الجنسية دون وازع أو ضمير ، وهو زواج محكوم عليه من وجهة نظرهم بالفشل الذريع .

(٧) والزواج الذي يوافق عليه الأهل ويتم تحت بصر المجتمع هو الزواج النموذجي في نظر الشباب آندي « تتفق ومبادئ الدين والأخلاق ، ويتم في النور ، وبياركة الأهل » كما أنهم يستحسنون أن تزيد فترة الخطوبة عن سنة حتى يتمكن كلاً منهما من فهم الآخر وتأييد منزل الزوجية .

وقد ذكر الشباب صراحة إن هناك عقبات تتمثل في المغللة في المهر والشبكة ، وعدم توفر المسكن وغلاء الأثاث وارتفاع تكاليف حفل الزواج ، ومن حق الشباب على المجتمع هنا أن تتضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية تهئته فرص العمل والسكن والزواج للشباب في مستقبل حياته ، مع توعية الأهل بالتساهل وعدم المغالاة في إيقال كاهل الشباب بالنفقات والمسئوليات .

(٨) والشباب يدركون أن المشاكل المادية واختلاف الطباع بين الزوجين وتدخل الأهل هي من أكثر المشاكل التي تواجه الأسرة الجديدة ، ولاشك أن مكاتب الإرشاد



الزواجي والتوجيه الأسرى التي يشرف عليها خبراء في الخدمة الاجتماعية والنفسية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً للتغلب على هذه المشكلات.

(٩) والشباب الجامعي على وعى بحقوق الزوج وحقوق الزوجة وهم أكثر قناعة بأن الحوار بين أفراد الأسرة هو الأسلوب الأمثل للتغلب على المشاكل الأسرية بصفة مستمرة ، فمن حق الزوج عليها أن يتدخل في مظهرها الخارجي على سبيل المثال ولكن ليس من حقه أن يمنعها من زيارة أهلها .

ويتحفظ الشباب في فسخ الخطوبة والطلاق وتعدد الزوجات ، إلا إذا كانت هناك نواحي جوهرية تستوجب ذلك ، وهم بذلك يدون وعياً اجتماعياً لا ينبغي أن تقلل من شأنه أو مضمونه ويغى أن نسانده وندعمه بصفة مستمرة .

(١٠) لا بد من التوعية الاجتماعية والثقافية للشباب من خلال الأسرة والمنابر المختلفة في المساجد والكنائس والجامعات والأندية ومن خلال أساليب الاتصال الجماهيري المختلفة مع توفير سبل العمل والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم ، كما أن دور الأحزاب وغيرها من المؤسسات ينبغي أن يتدعم بمرور الوقت لحل مشاكل الشباب . ومن المؤسف أن نشير بأصبع الاتهام على الشباب أو نعطل المؤسسات الاجتماعية المهمة كالجامعة عن أن تلقى بدلها في التغلب على مشاكلهم ومد جسور الحوار والتواصل معهم لتغلب على هذه أظاهرة الخطيرة التي بدأت تظهر في مجتمعنا .

### أ. د. ثروت اسحقا

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية آداب

جامعه عين شمس



الأبعاد الاجتماعية والثقافية

# للزواج العرفي

إعداد

أ.د. شادية علي قناوى

وكيل كلية الآداب

جامعة عين شمس



## تمهيد :

شهد العالم في الخمسين عاماً الماضية تحولات عميقة وإنجازات غير مسبوقه تتجاوز كل ما أعجزته الإنسانية طوال تاريخها سحيق القدم فاليات الإعداد لنشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ نهاية القرن الخامس عشر كانت منذ البداية عالمية الملامح . بمعنى أن بؤرة الكيان الاقتصادي الرأسمالي ونشأته وكذا تطوره عبر الأحقاب والقرون السابقة كان في الأساس علم ويفرض بالضرورة سمة عالمية . فهو الذي أسس ودعم عملية تقسيم العمل الدولية . وهو الذي تحتم بوجوده آليات المنافسة والاحتكار محوريين لتطوره وتقدمه ومن ثم استمراره . حتمت هاتين الآليتان عملية الغزو الاستعماري الأوربي ( أى من قبل مجموعة الدول الأوربية التي خبرت بذوغ وتطور الرأسمالية فيها ) لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، تلك العملية العالمية التي تعد الآلية الجوهرية الثالثة لتطور الرأسمالية .

وما لاشك فيه أن النشأة وتطور النظام الرأسمالي في دول الشمال ، وخاصة مرحلة المتطورة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، آثاره المباشرة وغير المباشرة على مجموعة دول الجنوب التي تم استعمارها بالكامل حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . أقصد تلك الآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأساس ، علاوة على الآثار السياسية المدمرة للحياة السياسية المحلية لهذه المجتمعات . فمن المعروف أن الاستعمار في كل الدول التي استعمرها عمل على إعادة تشكيل ابنيها الاقتصادية من أجل مصلحتها باقتصاده الرأسمالي . ومن ثم كان تقويض دعائم الاقتصاد المحلي ضرورة ملحه بالنسبة له ، وخاصة إذا كان هذا الاقتصاد يحقق إنجازات واستثمارات تعارض مع مصالحه الاقتصادية في تلك الدول .

من المعروف أيضاً أن الاستعمار لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية وكذا الثقافية لدول العالم الجنوبي . فكان له دور في بلورة البرجوازية الحضرية وكذا الارستقراطية الريفية في مصر . هذا على أننا لايمكن أن نتغافل عن حقيقة دوره في بلورة نظم التعليم العلماني في كل المستعمرات ، وذلك وفقاً لثقافته الإنجليزية أو الفرنسية .

بخروج الاستعمار من المستعمرات تصور البعض أن الهيمنة الغربية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ستلاشى تدريجياً ، وهو الأمر الذى لم يحدث ، بل قد لا نبالغ لو ذكرنا أن التغلغل الغربى أو بالأحرى الرأسمالى الغربى قد تكثف على جميع الأصعدة سابقة الذكر . وحديثنا هنا ينصب على التغلغل الثقافى على وجه التحديد .

فالعقود الخمسة الماضية - كما سبق الإشارة فى البداية - شهدت زحفاً غير مسبوق فى الإنجازات العلمية والمعلوماتية أدت ، ولازالت تؤدى ، إلى تحويل العالم بمجتمعاته وأنظمتها وثقافته المتباينة إلى قرية صغيرة . والمقصود هنا ماتحملة خصائص العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل الاجتماعى داخل القرية وخاصة سرعة معرفة الأحداث داخلها نظراً لصغرها . فكل ما يحدث فى أى منطقة داخل أية دولة فى العالم أصبح معلوماً للجميع بفضل الأقمار الصناعية والثورة المعلوماتية الهائلة .

انطلاقاً من هذه النقطة يمكن أن نتناول آليات وأبعاد ظاهرة الزواج العرفى فى المجتمع المصرى . فتناول هذه الظاهرة بالدراسة بمعدل عن التداعيات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية يعد ضرباً من المستحيل ، خاصة إذا كنا بصدد التعرف على أهم أسبابها وأبعادها الاجتماعية .

ولنتناول قضية الزواج العرفى وانتشارها بين الشباب المصرى اليوم يمكن أن نستعرض محاور أساسية ثلاثة :

أولاً : التعريف بالزواج العرفى وشروطه ، حتى يمكن أن نخلص فى النهاية إلى أتماطه وصوره السائدة بين الشباب اليوم .

ثانياً : التعرف على آليات الزواج العرفى فى الماضى وملامح اختلافها عن الزواج العرفى اليوم .

ثالثاً : تحديد ملامح الزواج العرفى اليوم والتعرف على أسباب انتشاره بين الشباب وذلك فى ضوء تحليل الظروف المجتمعية المختلفة بنائياً حتى نتمكن التعرف على الأسباب الواقعية التى جعلت من ظاهرة الزواج العرفى حتمية اجتماعية فى هذه الآونة .

أولاً : التعريف بالزواج العرفى ..

يشار إلى الزواج فقهاً على أنه عقد يقيد هل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع ، ويترتب على هذا العقد حقوق من الطرفين لدى الآخر . ويرى الفقهاء أن عقد الزواج لا يجب أن يكون مشروطاً أو محدداً بمدة زمنية معينة ، هذا

كما أن العقد يُلزم بكل ما ينتج عن الزواج وآثاره كالولاية والطاعة والإرث ... إلخ » وعقد الزواج هو عقد رضائي يكتفى بتوافق إرادة العاقدين لقيامه وانعقاده ، فلا يحتاج الأمر بجانب توافر التراخي إلى شكل خاص يفرغ فيه هذا التراضي « (مدوح عزمي ، دار الكتاب الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص ١٠) .

مما تقدم يتضح أن التعريف الفقهي للزواج كعقد رضائي لم يشترط فيه أن يكون الزواج بعقد مكتوب أو غير مكتوب أو موثق أو غير موثق أو رسمي أو عرفي . وعليه اتفق على أنه لا فرق بين تعريف الزواج الرسمي وتعريف الزواج العرفي . وذلك بناءً على أن عقد الزواج هو عقد رضائي أي أنه يتم ويتحقق بتلاقي الطرفين على القبول والإيجاب .

وعلى ذلك فإن التوثيق لا يمثل شرطاً لشرعية العقد ونفاذه وحتمية كما يرى الفقه . الزواج العرفي إذن « ينحصر في كونه عقداً عرفياً بمقتضاه يحل للعاقدين الاستمتاع ببعضها على الوجه المشروع بمجرد ثبوت التراضي فيما بينهما ، شريطة وجود شاهدي عدل على هذا الزواج ليتحقق شرط الإشهاد في نظر عقاديه » . (مدوح عزمي ، مرجع سابق ص ١١ . راجع أيضاً : حامد الشريف ، الزواج العرفي ) .

وعليه يكون الزواج العرفي شرعياً في حالة وجود الشهود وكذا أولى الأمر . هذا الشكل من الزواج يعد عقداً صحيحاً شرعياً ، ويحل به التمتع وتقرر الحقوق للطرفين وللذرية الناتجة عنهما ، وكذلك التوارث . كان هذا النظام هو السائد قبل ظهور القوانين الوصفية المكتوبة التي أوجبتها النظم الحديثة التي فرضت حتمية توثيق العقود .

نخلص من ذلك إلى أن الزواج العرفي ليس زواجاً شرعياً ، بل هو صحيح وشرعي طالما توافرت فيه الشروط السابق ذكرها (القبول والرضي ، عدم تحديد وتعقيد الزواج بفترة زمنية محددة ، الشهود ، وجوب إيجاب ولي الأمر) . وهذا الشكل من الزواج كان موجوداً منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم ، ولكن لم تثر حوله كل هذه الضجة الإعلامية والاجتماعية التي نميزها الآن .

عرف المجتمع المصري الزواج لأسباب متعددة ( سبق ذكرها ) ، ولكنه لم يمثل هذه المشكلة الاجتماعية المرتبطة بعصب المجتمع ، ألا وهم النسب . كان للزواج العرفي في الماضي أيضاً مشاكله المتعددة ، لكنه لم يمثل هذه الخطورة وتلك التداعيات

الاجتماعية السلبية على المجتمع وأفراده من قبل .

فلماذا كل هذه الضجة الإعلامية والعلمية والبحثية حول انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب اليوم ؟ هل ثمة اختلاف بين الزواج العرفي الشرعي الذي عرفه المجتمع المصري منذ عقود وأحقاب والزواج العرفي الممارس اليوم بين الشباب ؟ محاولة الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن :

- نعرض لصورة الزواج العرفي الشرعي الممارس من قبل في المجتمع المصري وأسبابه وتداعياته .

- ثم نحلل صور الزواج العرفي التي يمارسها اليوم العديد من الشباب في المجتمع المصري ، مستخلصين أهم الدوافع الاجتماعية الثقافية .

وكذلك النفسية التي تدفع بالشباب إلى هذا الشكل من الزواج .

ثانياً : في آليات الزواج العرفي في الماضي القريب :

مارس أفراد المجتمع المصري الزواج العرفي منذ عقود قلت أو كثرت . فممارسة هذا النوع من الزواج ليس جديداً على المجتمع المصري ، خاصة النوع الذي تتوفر فيه كل الشروط السابق ذكرها في تعريف الزواج العرفي الشرعي .

ولكن السؤال هو : ماهي الأسباب التي كانت تدفع البعض إلى اللجوء إلى الزواج العرفي بدلاً من الرسمي في هذه الأزمنة ؟

هناك أسباب ترجع إلى الزوج وأسباب أخرى للزوجة ، وهناك أيضاً أسباب قانونية . من المتعارف عليه أن الزواج العرفي في الماضي كان أكثر انتشاراً بين طرفين غير متكافئين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً مثلاً . وكان الزوج هو في غالب الأحيان الطرف الذي يفضل الزواج العرفي ، نظراً لأن عقود الزواج العرفي لا يتحمل فيه الرجل تبعات مسؤولياته الشرعية تجاه الزوجة والأبناء خاصة في حالة الانفصال . فالمادة ٩٩ لسنة ١٩٣١ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في فقرتها الرابعة تنص على أنه « لا تسمع عند الإنكار ( إنكار الزواج ) دعوى الزوجية ( المقامة من الزوجة في الأساس ) أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية » . وعليه كان البعض يلجأ إلى الزواج العرفي لقلّة مسؤولياته الملقاه على عاتق الزوج .

ونظراً لرد الفعل الاجتماعي السلبي في معظم الأحيان علي فكرة زواج الرجل لزوجته ثانية مع وجود الزوجة الأولى ، وهو الأمر الذي يرى فيه الكثيرون أنها وجهة نظر تخالف الشرع الذي أباح مثنى وثلاث ورباع ( إلا في ظل وجود أسباب قهريّة



لذلك ، يغفلها البعض من الذين فهموا الآية الكريمة بصورة خاطئة ) ، فإنهم يلجأون إلى الزواج العرفي الذي يمكن إخفاء أمره عن البعض . تلجأ بعض الأراامل إلى الزواج العرفي حرصاً على الاحتفاظ بمعاش الزوج السابق ، وهو الأمر المخالف للقانون . لكننا يجب أن نشير هنا إلى أن الزواج العرفي بدأت بوادر انتشاره بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والتي تنص المادة ١١ مكرر فيه :

« على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ... ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها». وهو الأمر الذي تعكسه إحدى الدراسات الحديثة حول الزواج العرفي ، حيث تشير إجلال حلمي في بحثها « التحولات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات الأسرة المصرية - بحث استطلاعي لرأي الشباب في الزواج العرفي » أن ٦٨.٤٪ من الذكور و ٨.٦٪ من الإناث في عينة بحثها الذي أجرته على طلبة وطالبات جامعة عين شمس كان يشهد عقد زواجهم العرفي اثنين من الأصدقاء ، في حين كانت ٥.٢٪ من ذكور فقط دون الإناث كان شهود العقد الأم والأخوات . وهو أن شرط علم والدي الفتى والفتاة على وجه التحديد ( ولى الأمر ) غير متوفرة .

من ذلك يتضح أن عقد الزواج العرفي لا يشترط فيه إخطار الزوجة الأولى لأنه عقد غير رسمي ولا يتم على يد موثق معتمد يخضع في عمله بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

### ثالثاً : الشباب المصري بين تداعيات العولمة الثقافية والزواج العرفي :

مما لا شك فيه أن مستقبل أى مجتمع يتركز في قواه الشبابية القادرة على العمل والعطاء . ومن المعروف أن الشباب هم الفئة العمرية التي تواجه وتفرض في آن العديد من المشكلات الاجتماعية . ومن المسلم به أيضاً أن معالجة قضايا الشباب يجب أن يتم تناوله بجدية واهتمام بالغين من جهة وبمحيطه وحذر شديد من جهة أخرى ، نظراً لحساسية وأهمية هذه الفئة أو ذلك القطاع الرئيسى من السكان .

للتحولات العالمية الهائلة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية آثارها المباشرة وغير المباشرة على قطاعات السكان المختلفة في المجتمع المصرى كغيره من مجتمعات العالم أجمع . فإذا كانت النظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . . . إلخ وقد واجهها

التغيير ، بفضل تأثير هذه التحولات ، أو بالأحرى الإنجازات العالمية ، فمما لاشك فيه أن التغييرات التي لحقت بهذه الأنظمة والتحولات البنائية المتبقية في كليتها قد تركت آثارها على أفراد المجتمع المصري بقطاعاته الشبابية والنسائية وكذا قطاعات الأطفال والرجال وحتى كبار السن .

قبل أن تعرض لأبرز التداعيات البنائية المجتمعية على ظاهرة الزواج العرفي يجب أن يشير إلى أن الزواج العرفي الممارس اليوم من الشباب يختلف عن الزواج العرفي الذي عرفه المجتمع المصري في الماضي ، وخاصة من حيث شروطه وكذا أسبابه . فالزواج العرفي الممارس اليوم ينعهد فيه شرط العلانية سواء بالنسبة لأهل الفتى أو بالنسبة لأهل الفتاة .

وهو الأمر الذي ينتفى معه صلاحية العقد كعقد شرعي . ومن ثم يوصف من قبل الغالبية المهتمة بقضية الزواج العرفي بأنه شكل من أشكال الإنفاق الذي لا يقرها الشرع أو القانون الوضعي .

وتشير الدراسة السابقة أن ٦٨٪ من عينة الإناث و ٥٨٪ من عينة الذكور كانت تتراوح أعمارهم بين ١٧-٢٢ سنة .

مما يعكس مدى ممارسة الزواج العرفي بين فئات عمرية شبابية صغيرة ، وهو الأمر الذي لم يعرفه المجتمع المصري من قبل حين كان الزواج العرفي يمارس من قبل بين الرجال الراغبين في الزواج للمرة الثانية أو الثالثة في الماضي . حيث أن الزواج الأول كان دائماً زوجاً رسمياً أما الثاني أو الثالث فكان عرفياً في كثير من الأحيان .

للتحولات الاقتصادية ولاشك دور بالغ الأثر على انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب . فآليات الخصخصة وإعادة الهيكلة وانتشار البطالة كلها عوامل تعيق الشباب عن تحقيق طموحاته بعد الانتهاء من التعليم . فارتفاع أسعار السلع والمساكن مع غياب وندرة فرص العمل ، إلا أمام بعض الخبرات والمهارات التي يتحصل عليها ذو القدرات الاقتصادية فوق المتوسطة ، ومن ثم عدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة ، كلها أمور تدفع بالشباب حقاً إلى محاولة إيجاد حلول فردية - ولو فاسدة ومنحرفة - لمشكلاته ومعياناته الحياتية . وعليه يكون الزواج العرفي حلاً لكل هذه المعاناة بالهروب من المشكلات والمسئوليات والتكاليف كما يشير ٤٥٪ من عينة الذكور و ٢٦.٣٪ من عينة الإناث في البحث السابق .

إذا كان ماتقدم يشير إلى أسباب اقتصادية تدفع بالشباب إلى اقتراف الزواج العرفي

هروباً من المشكلات الاقتصادية للمجتمع والتي انعكست عليهم في شكل تدني فرص الحياة أمامهم وكذا فقدان الحلم بالمستقبل ، فإن تحديات التغلغل الثقافي الذي اشتدت وطأته مع تداعيات العولمة والسماوات المفتوحة والفضائيات كان لها الأثر المعجل والباعث الظاهر لانتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب .

لقد أصبح من المألوف اليوم أن يشاهد ويتابع العالم - منهم الشباب - تفاصيل ودقائق الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الشباب من الذكور والإناث في المجتمعات الغربية . ناهيك عن حرية العلاقات الجنسية قبل الزواج والتركيز الشديد من قبل وسائل الإعلام على أهميتها للجنسين من جهة ، وطبيعتها من جهة أخرى . حتى أن المواد الإعلامية المصرية سواء في مجال الدراما أو المسرح أو الغنوة أصبحت تحاكي ، في كثير من الأحيان ، الإعلام الغربي وخاصة في مجال استثارة الغرائز للفئات الشبانية من المجتمع . ما الذي يمكن أن نتوقعه في ظل كل هذه الظروف الاقتصادية المأزومة للشباب وفي ظل انعدام فرصة الحلم بالمستقبل أو تخيله أو تصوره ، علاوة على هجمة إعلامية مثيرة للغرائز بصورة مستفزة محلياً وإقليمياً وعالمياً ومصاحبة لكل هذه الصور من المعاناة الحياتية للشباب . لقد كان رد فعل الشباب على كل هذه التحديات رداً يؤكد قيمة التمركز حول الذات والهروب إلى الحلول الفردية المشبعة لبعض حاجاتهم الأساسية في الحياة .. فما كان منهم إلا محاولة محاكاة ما كان ممارساً في الماضي من صورة الزواج غير الرسمي ( أى العرفي ) ، ولكن مع تقديم بعض التنازلات ( شروط إعلام ولى أمر الفتاة والعلانية على وجه التحديد ، مكتفين إعلام صديقين فقط ) ، وهم في مسلكهم هذا إنما يكونوا قد حاولوا التوفيق بين الثقافة الغربية الميحة للعلاقات بين الجنسين قبل الزواج .. وبين الثقافة المحلية التي هي في ركنها الأساسي - في شأن الزواج - مستمدة من الشريعة والدين والعقيدة ، والتي لا تبيح العلاقات الجنسية إلا في ظل نظام الزواج الشرعي . متصورين أن ما قد أقدموا عليه زواج شرعي ، وهو في واقع الأمر وفي غالب الحالات زواج غير شرعي .

#### ١.د. شادية علي فناوي

وكيل كلية الآداب

جامعة عين شمس



التحولات الاقتصادية الاجتماعية

ومشكلات الطبقة الوسطى المصرية

الزواج العرفى نموذجاً

إعداد

دكتور / محمد منصور

مدرس علم الاجتماع

بكلية الآداب

جامعة عين شمس



### أولاً : مقدمة نظرية ومنهجية :

تخضع المجتمعات عادة لتغيرات متباعدة من حيث السرعة والشمول ، فإذا كانت التغيرات سريعة وشاملة أصبحنا بإزاء تحولات اجتماعية ، يكون من نتائجها الأساسية تغيير البناء الاجتماعي الذي طرأت عليه ، حيث تتغير ثقافته وقيمه ، كما تتغير نظمه وعلاقاته الاجتماعية ، وحينما تكون هذه التغيرات شاملة ، فإن بناء الشخصية ذاته يخضع للتغير والتحول .

غير أن هذه التحولات عادة ما تؤدي إلى نتائج أو ظواهر أحياناً تكون ذات طبيعة إيجابية تدفع المجتمع إلى الأمام على طريق التقدم والتنمية ، وأحياناً أخرى تتسم بالطابع السلبي بحيث تؤدي إلى انهيارات عديدة في بناء المجتمع وتوجه حركته في اتجاه التخلف وربما التآكل . حتى يصبح هشاً لا يصمد أمام أي أزمة أو ضربة تواجهه .

ويذهب كثير من المحللين وعلماء الاجتماع والمهتمين بمشكلات المجتمع المصري إلى أن المجتمع المصري قد خضع في النصف الثاني من القرن العشرين لمجموعة من التحولات الاقتصادية الاجتماعية المتلاحقة ، صنفها «على ليلة» إلى أربعة تحولات أساسية :

**التحول الأول :** بدأ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث بدأ باختيار الليبرالية كأيدولوجية توجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانتهى بتبني الاشتراكية في عام ١٩٦١ كأيدولوجيا توجه التطور الاجتماعي في المجتمع . وكان هذا التحول في مجمله لصالح الطبقة الوسطى التي كان تنتمي إليها الصفوة الثورية ، وكانت البورجوازية العليا والزراعية بالتحديد هي القوة التي جاء هذا التحول مضاداً لمصالحها<sup>(١)</sup> .

وتؤكد الدراسات التي أجريت حول هذه الفترة على أن ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وإنجازاتها الداخلية والخارجية كانت تلبى مصالح الطبقة الوسطى بالإضافة إلى الطبقة الدنيا أو الجماهير العريضة ، وفتحت لهم قنوات الحراك الاجتماعي إلى أعلى ، وأصبحت معدلات نمو الطبقة الوسطى والشرائح العمالية أسرع من نمو أي تكوينات أو شرائح اجتماعية أخرى<sup>(٢)</sup> .

**أما التحولات :** فقد بدأ في أعقاب الهزيمة وفي اتجاه معاكس للتحول الأول ، حيث تم توجيه التنمية والتطور الاجتماعي الاقتصادي في الاتجاه الليبرالي وقد مثل القرار

الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ مؤشراً لهذا التحول ، حيث أتاح الفرصة أمام رأس المال الخاص العربى والأجنبى للاستثمار فى المشروعات الصناعية المسموح بالاستثمار فيها لرأس المال الوطنى . وبعد وفاة عبد الناصر وتولى السادات السلطة وإحكام قبضته عليها من خلال حركة مايو ١٩٧١ التى شكلت نقطة البداية لتوجه أيديولوجى جديد وتحول اقتصادى واجتماعى مواكب له ، تأكد هذا التحول بصدر مجموعة من القرارات والقوانين التى دفعت بالمجتمع إلى طريق التنمية الليبرالية ، كان أولها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ثم توالى القوانين المؤكدة لهذا التحول وترسيخه ، إلى أن صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم استثمار رأس المال العربى والأجنبى وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

لقد شكلت هذه القوانين تأسيس سياسات الانفتاح الاقتصادى التى أعادت توجيه التنمية إلى الطريق الليبرالى وتجمع الدراسات التى اجريت حول هذه المرحلة على أن هذا التحول كان لصالح البورجوازية العليا التى استعادت الكثير من حقوقها وامتيازاتها التى كانت قد سحبت منها ، وكانت الطبقة الوسطى بالإضافة إلى الطبقة الدنيا هى القوى التى جاء هذا التحول ضد مصالحها ، حيث بدأت تخسر بعض امتيازاتها تبعاً مثل الدعم وسياسة تعيين الخريجين ، كما بدأت معاناة الطبقة ، الوسطى التى ماجت ساحتها بتيارات وجماعات الرفض العديدة .

**أما التحول الثالث :** فقد بدأ فى اعقاب اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ حيث استمر التوجه الليبرالى وإن كان قد أصبح أكثر رشداً استناداً إلى المرجعية الرأسمالية ، وعادت مصر إلى الصف العربى ونشطت تيارات الهجرة إلى مجتمعات النفط ، وارتفع نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات المخصصة فى الخطة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ليصل إلى النصف تقريباً ، وصاحب ذلك تخلى الدولة عن كثير من التزاماتها وأدوارها ووظائفها الاجتماعية التى كانت تلتزم بها مثل التخلي عن الدعم وتعيين الخريجين ثم بيع القطاع العام ، حتى أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على اقتصاد المجتمع<sup>(٦)</sup> .

وأذا كانت القاعدة الاجتماعية التى استند إليها النظام فى المرحلة الناصرية قد تشكلت من الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى الريفية والحضرية ، فإن القاعدة الاجتماعية التى استند عليها النظام فى حقبة الانفتاح الاقتصادى قد تشكلت من



الشريحة العليا من الطبقة الوسطى وبعض عناصر النخبة الاقتصادية البورجوازية لفترة ما قبل الثورة . وتمثلت الطبقة المستفيدة من الانفتاح في شرائح اجتماعية مختلفة مثل ملاك العقارات والمباني الجديدة والمستوردين وتجار الجملة والمقاولين ، والمضاربين في الأراضي وأصحاب الأراضي الزراعية ذات الزراعة الرأسمالية<sup>(٤)</sup> .

لقد تغيرت ملامح التشكيلية الاجتماعية في السبعينات لتمثل فئة اجتماعية تعتمد على الرأسمالية الخاصة من أصحاب الوكالات الأجنبية للاستيراد وقوى السوق ودوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس المال الأجنبي ، والشركات متعددة الجنسيات ، وترتبط بهذه الفئة بديمقراطية الدولة لاستغلال إمكانيات أجهزة الدولة لخدمة مصالحها وتحالفاتها الخارجية<sup>(٥)</sup> .

وتذهب «سامية إمام» في دراستها عن الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح إلى هذه النخبة أو الطبقة قد جاءت من زواجد ثلاثة وهي :

**الرافد التقليدي :** الذي يضم الرأسماليين القدامى .

**والرافد البيروقراطي :** والذي يضم بيروقراطية ما قبل الثورة ومستخدمي القطاع الخاص والشركات المؤممة ، ومن قدم من المؤسسة العسكرية ، والتكنوقراط الذين استغلوا مناصبهم في القطاع العام وحققوا ثروات كبيرة .

**وأخيراً الرافد الطفيلي :** الذي يضم المهريين وأصحاب التوكيلات التجارية والسماصرة والوسطاء وتجار السلع المستوردة والأغذية الفاسدة والعاملين في شركات الانفتاح . كما تذهب إلى أنه يمكن الكشف عن الأساس الاجتماعي لتحالف الانفتاح الاقتصادي من خلال قوائم المستثمرين في الشركات المصرح بإقامتها وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبي ، والتي تكشف عن علاقات النخبة المسيطرة والعلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، والعلاقة بين التجارة الدولية وكبار رجال الدولة ، وحيث تجسد هذه القوائم عملية الاندماج بين ذوى المصالح قبل عام ١٩٥٢ المستفيدين من ثورة ١٩٥٢ ، بالإضافة إلى طبقة أخرى ظهرت من خلال جهاز الدولة في السبعينات ، وهي الظاهرة التي أشار إليها الدكتور « محمود القاضي » والمتعلقة بالعابرة الصغار من أبناء وبنات وأزواج بنات رجال الحكم في مصر والذين وصلوا إلى أعلى المستويات المالية والإدارية وهم في مستهل العشرينات من أعمارهم أو ما أطلق عليهم مصطلح «الرأسمالية العائلية»<sup>(٦)</sup> .

**التحول الرابع والأخير :** يجرى الآن ، حيث السعى من الضروري التكيف مع نظام عالمي محكوم باليات «العولمة» حيث السعى إلى نظام عالمي يمثل سوقاً كبيرة تتحرك في إطار سلع المجتمعات المتقدمة والنامية أو المتخلفة في حالة من الإنسياب الكامل وبلا حدود أو حواجز أو عوائق ، وقد تأكد هذا التحول من خلال إعلان أوجواي واتفاقيات الجات ، هذا التحول الجديد يتميز بزيادة فاعلية القطاع الخاص واتساع مساحة دور رجال الأعمال ، والمؤسسات الدولية وتدخلها في شئون مجتمعات العالم النامي .

أضف إلى ذلك الانسحاب التدريجي للدولة من مجال الإنتاج والخدمات والإبقاء على حدود دنيا لدور الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، ونمو تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات الأهلية التي يتسع دورها لتؤدي بعض الأدوار بدلاً عن الدولة<sup>(١)</sup> .

فلقد عملت العولمة على انتفاص السيادة الوطنية ، إذ تدعو إلى تهميش دور الدولة وإضعافها واستخدام الدولة ( في المجتمعات النامية ) كحارس لمصالحها ، فمع اشتداد أزمة الرأسمالية في السبعينات واشتعال المنافسة بين دول المركز ، أصبح من الضروري إقصاء الدولة القومية عن الطريق ، وفتح الباب واسعاً أمام تكوين سوق عالمية موحدة لأول مرة في تاريخ الإنسانية ومثلما حلت الدولة محل الإقطاعية منذ خمسة قرون ، تحل الشركات متعددة الجنسية الآن محل الدولة ، بسبب امتلاكها للتكنولوجيا والأسواق الأوسع ، وفقرت هذه الشركات فوق أسوار الدولة التي أصبحت أسواراً شكلية سواء تمثل ذلك في الحواجز الجمركية أو في السياسات المالية والنقدية ، أو في حدود بث الأفكار والمعلومات ، وتخطت هذه الشركات الحواجز الجمركية والحدود من خلال الاستثمار المباشر في البلد المطلوب غزوه أو عن طريق اتفاقيات «الجات» وجولة أوجواي أو من خلال منظمة التجارة العالمية<sup>(٢)</sup> .

ويؤكد ذلك ما نشاهده الآن من خلافات وصراعات بين الدول الكبرى والدول النامية حول شروط التبادل التجاري العالمي ، والمظاهرات التي قوبل بهما انعقاد منظمة التجارة العالمية في «سياتل» بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر عام ١٩٩٩ .

ويجمع الدارسون لظاهرة العولمة على أن أخطر أثارها السلبية في المجال الاجتماعي هو ما آل إليه دور الدولة وبغير النظام الديمقراطي ، حيث أصبحت الدولة في معظم الأقطار النامية خاضعة لأهمية رأس المال ، وأدواتها الفعالة كالمنظمات المالية والاقتصادية الدولية

، وأصبح دور أصحاب السلطة في معظمها يشبه دور رجال المطافئ، الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق، حرائق البطالة والعنف والإرهاب والجريمة والأوبئة القاتلة وعصابات المافيا إلخ<sup>(١١)</sup>.

لقد أصبح من المؤكد أن التحولين الأخيرين «الثالث والرابع» لصالح البورجوازية العليا و ضد مصالح الطبقة المتوسطة والشرائح الطبقيّة الدنيا، حيث فرضت أعباء كثيرة على الطبقة المتوسطة وتم سحب امتيازاتها الواحدة تلو الأخرى حتى أصبحت تعاني من عدم إشباع حاجاتها الأساسية في ظل مجتمع تتحكم فيه بقسوة آليات السوق، ومن ثم أصبحت معاناته الشرائح الدنيا أكثر فداحة وعمقاً، الأمر الذي دفع إلى ظهور عدة ظواهر يمكن اعتبارها مؤشراً على تآكل هذا الشرائح الطبقيّة مثل انتشار تعاطي المخدرات وزيادة حوادث الاغتصاب، والعنف والإرهاب وبخاصة العنف الأسرى والبلطجة وانهيار بناء الأسرة والعائلة، إضافة إلى ظهور الزواج العرفي<sup>(١٢)</sup>.

وتؤكد الدراسات التي أجريت حول تأثير العولمة على بنية المجتمع على أن الاقتصاد المعولم لم يغش في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والحد من ظاهرة البطالة فحسب، بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، والرمي بفئات اجتماعية متعددة كانت تحظى بعمل ومستوى معيشي محترم إلى هوة الفقر والبطالة، وليس من باب المبالغة القول إن من أكثر النتائج السلبية خطراً في المجال الاجتماعي هو القضاء على الطبقة الوسطى، ودحر جنتها نحو حافة الفاقة وهي الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها الطبقة الناتجة بجميع تيارات الغلو والتطرف<sup>(١٣)</sup>.

فيؤكد «سمير نعيم» على أن التطرف قد ارتبط في ظهوره بظهور واستشراف الطبقة الطبقية وراثتها الفاحش والاسفزازي، في الوقت الذي تعاني فيه غالبية الجماهير من تفاقم أزماتها الحياتية اليومية وتدهور أوضاعها المعيشية بفضل التضخم وارتفاع الأسعار، وتخلي الدولة عن كثير من وظائفها الأساسية، فكان الحل لدى الكثيرين من أبناء الشرائح الطبقيّة الوسطى والدنيا، إما الهجرة إلى الخارج أو الاتجاه إلى ممارسة أعمال غير مشروعة، أو الالتجاء إلى الجريمة بأنواعها، ويمثل الانتماء إلى الجماعات الدينية المتطرفة مخرجاً مغريباً، وأملاً كاذباً في الخلاص، فهو يقدم بديلاً وهمياً للخروج من الواقع<sup>(١٤)</sup>.

فمع فداحة الآثار الاجتماعية شديدة الوطأة على الشرائح الطبقيّة الوسطى والدنيا التي تنطوي عليها برامج الإصلاح الاقتصادي وأمام الضغوط الدولية والظروف العالمية

والمحلية ، بدأت الدولة بالانسحاب من أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية تاركة الساحة للبورجوازية العليا ، بينما بقيت الطبقة الوسطى عارية من كل الامتيازات مثل مجانية التعليم وتشغيل الخريجين ، حيث بدأت الدروس الخصوصية تأكل دخولها وأصبح أبناؤها يتسكعون على أبواب مؤسسات القطاع الخاص طلباً للعمل - أى عمل - هذا كله في مواجهة هجمة إعلانية شرسة تروج لسلع وبضائع الاستهلاك التي لم تعد هذه الطبقة تملك إمكانيات شرائها ، ومن ثم فقد أدى العجز عن تحقيق إشباع حاجاتها في ظل هذه الأوضاع إلى الشعور بالإحباط والحرمان ، وهى المشاعر التي وجدت مخرجاً لها تارة من خلال تعاطى المخدرات الرخيصة « كالبانجو » أو الانفصال عن الروابط الأسرية لعجز كثير من الأسر عن إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها ، وتارة أخرى من خلال الزواج العرفي الذى أصبح منتشرأ بين أبنائها ، كذلك اتجه أبنائها الذين لم يكن التحول فى صالح طموحاتهم ؛ إلى البحث عن بديل تتحدى من خلاله النظام السياسى الذى رأته خاضعاً لتوجهات البورجوازية العليا . وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى جماعات التيار الإسلامى باعتبارها صرخات احتجاج قدمتها الطبقة الوسطى ، ومابقى من هذه الطبقة مارس احتجاجاً صامتاً ، إما من خلال الهجرة والهروب من المجتمع أو اللجوء إلى عالم المخدرات والإدمان يبحثون من خلاله عن عالم مغيب تتحقق فيه أحلامهم ، وبقية عناصرها اتجهت إلى الجريمة التي تنتقم من الذات كالاعتصاب وغير ذلك من جرائم الأخلاق<sup>(٧٧)</sup> .

خلاصة القول إن مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين قد أثرت على مختلف جوانبه ومكوناته ، وأفرزت مجموعة من الظواهر والمشكلات التي مثلت عرضاً لمرض اجتماعى أصاب بنية المجتمع ونظمه وعلاقاته ، منها التطرف والعنف وبخاصة العنف الأسرى - وتعاطى المخدرات وشيوع ثقافة الاستهلاك والرشوة ، إضافة إلى حالات الزواج العرفي التي بدأت تظهر فى المجتمع بشكل عام ومجتمع الجامعة بشكل خاص .

## ثانياً: الزواج العرفي: البدايات والأسباب:

على الرغم من الضجة الإعلامية المثارة حول الزواج العرفي في المدارس والجامعات ، وعلى الرغم من الجدل الدائر بين المثقفين والكتاب حول هذه الظاهرة ، فإننا نعتقد أن دراسات علمية متخصصة لم تجر حول هذه الظاهرة توضح حجمها الحقيقي في المجتمع ومدى انتشارها ، وفي أي طبقات أو شرائح اجتماعية تنتشر بصورة أكبر ، وهل يمثل الزواج العرفي ظاهرة اجتماعية بالمعنى العلمي ؟ أم مازال الأمر مقتصرأ على حالات فردية ، لم ترق إلى مرتبة الظاهرة الاجتماعية ؟ وماهي الخصائص الاجتماعية الاقتصادية المميزة للأفراد أو الذين يلجأون إلى الزواج العرفي ؟ ماهي خصائصهم الثقافية ؟ وذلك بحكم طبيعة الظاهرة وخصائصها ، حيث إنها ظاهرة تحدث في الخفاء أو في طي الكتمان ، وهذا أبرز خصائصها وأهم معوقات دراستها ، حيث يصعب التأكد من انتشارها ، فهي تتم في الظلام ودون إعلان أو إشهار إلا في أضيق الحدود .

ولقد تعددت الآراء وتباينت حول أسباب الظاهرة ودوافعها فأشار البعض إلى الأسرة باعتبارها المسئول الرئيسي عن حدوثها ، بينما اتهم آخرون المؤسسات التعليمية بينما أشار آخرون بأصابع الاتهام إلى الحرية الزائدة والاختلاط غير المنضبط ، وأتهم آخرون وسائل الإعلام نظراً لما تعرضه من أفلام ومسلسلات ومايرد على صفحات المجلات من صور الإثارة الجنسية وغيرها .

في الوقت الذي أشار فيه كثير من المحللين الاجتماعيين والمهتمين بشئون المجتمع إلى دور المجتمع والتحولات التي مر بها والمشكلات التي ترتبت عليها في حدوث الظاهرة ونحن نعتقد أن الزواج العرفي لم يرقى إلى مرتبة الظاهرة الاجتماعية ، فما زالت حالات الزواج العرفي مجرد حالات فردية لا تشكل ظاهرة اجتماعية بالمعنى العلمي الدقيق .

• يؤكد ذلك ماتوصل إليه «ثروت إسحق» في دراسة عن اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج العرفي حيث يشير إلى أن الغالبية الساحقة من جملة أفراد العينة البالغ عددها ٣٦٠ طالباً وطالبة قد رفضوا فكرة الزواج العرفي ( ٩٧٪ ) ، ويؤكد على أن الهجمة الشرسة للصحف والمجلات وغيرها من أساليب الاتصال الجماهيري على طلبة وطالبات الجامعة وأساتذة الجامعة بحجة تورط بعضهم في هذه الظاهرة يعد من الأمور المقلقة للنظر لكونها حالات فردية ولا تشكل ظاهرة لها وزنها في المجتمع ، كما أن ٩٧٪ من جملة أفراد العينة قد ذكروا أن الزواج العرفي حرام وغير شرعي ويؤدي إلى العديد من المشاكل ولايتفق مع العادات والتقاليد ، وأفاد ٦٤٪ من الحالات التي تزوجت عرفياً بأن هذه

الزيجات قد باءت بالفشل ، هذا بالإضافة إلى أن ٩٤.٢٪ أشاروا إلى أن الزواج العرفي هو ظاهرة حضرية ، حيث ينتشر أكثر في المدينة عنها في الريف وهو أمر بديهي نظراً للثقافة الحضرية المرنة التي تميز المجتمع الحضري الأكثر تسامحاً<sup>(١٤)</sup> .

ويمكن الزعم بأن البدايات الحقيقية لحالات الزواج العرفي قد بدأت مع نهاية التحول الأول في نهاية الستينات ومع بداية التحول الثاني في السبعينيات ، حينما استشهد عدد كبير من ضباط وجنود القوات المسلحة والعسكريين في حرب اليمن وفي نكسة عام ١٩٦٧ ، وتركوا زوجات في سن الشباب حصلن على امتيازات وتعويضات مادية كبيرة ، بالإضافة إلى معاش مرتفع وكثير من الخدمات والامتيازات كزوجات لشهداء ، ولقد لجأ بعضهن إلى الزواج العرفي من محامى كانت تتردد على مكتبه أو كان يترافع لها في قضايا التعويضات أو المعاش ، أو من قاضى أثناء تردها على المحكمة لإنهاء بعض الإجراءات ، وذلك حتى لا يفقدن المعاش أو بعض هذه الامتيازات بالإضافة إلى المادة ٤/٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في فقرتها الرابعة كانت تنص على أنه «لا تسمع عند إنكار الزواج دعوى الزوجة أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة كوثيقة زواج رسمية ، ومن ثم فإن كثيراً من الرجال كانوا يلجأون إلى الزواج العرفي لعدم تحملهم المستوليات الملقاه على عاتق الزوج .

وربما عادت بوادر الظاهرة إلى مابعد صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والذي تنص المادة ١١ مكرر منه «على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ، ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي ليتعزز معه دوام العشرة ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها». بينما في عقد الزواج العرفي لا يشترط إخطار الزوجة الأولى ، لأنه عقد غير رسمي ولا يتم على يد موثق معتمد يخضع في عمله لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

لذلك فإننا كثيراً من الأرامل اللاتي توفى أزواجهن ويحصلن على معاش شهري كبير ، يلجأن إلى الزواج العرفي حتى لا يفقدن المعاش ، كما أن بعض الرجال يلجأون إلى الزواج العرفي لأن عقد الزواج العرفي لا يشترط فيه إخطار الزوجة الأولى .

ومن ثم فإننا نزعم أن الزواج العرفي ليس قاصراً على طلبة وطالبات الجامعة ، فهي حالات محددة أو حالات فردية لا ترقى إلى أن تشكل ظاهرة بل هو منتشر بصورة أكبر

بين فئات السن الأكبر من أعمار طلبة وطالبات الجامعة ، وبخاصة تلك الفئات والشرائح التي صعدت من قاع المجتمع نتيجة الحراك الاجتماعي الصاعد الذي حدث لهذه الفئات والشرائح مثل كبار الموظفين في أجهزة الدولة والحكومة ، وبعض المستفيدين من سياسات الانفتاح الاقتصادي كالعاملين في شركات وبنوك الانفتاح ، وأصحاب شركات الاستيراد والتصدير ، وملاك العقارات والأراضي ، والمقاولين وتجار الجملة والمضاربين في الأراضي وأصحاب الأراضي الزراعية ذات الزراعة الرأسمالية ، وأصحاب الوكالات الأجنبية للاستيراد ، ورجال المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس المال الأجنبي . وبعض المهاجرين إلى الدول العربية البترولية .

لقد قدم التحولان الأخيران «الثالث والرابع» منفذاً للصعود الاجتماعي أمام طوائف وفئات واسعة من الشعب المصري ، وأتاح فرصاً للصعود الاجتماعي أمام فئات وأفراد كانت فرص الترقى مغلقة تماماً أمامهم .

كما أتاح للبعض فرصاً أكبر لإقتناء رموز جديدة للتمايز الاجتماعي ترفعهم درجات فوق أقرانهم الذين لم تتح لهم الفرص نفسها .

إن كثيراً من هؤلاء الذين صعدوا إلى أعلى السلم الاجتماعي والاقتصادي نتيجة حراكهم الاجتماعي الذي أتاح لهم فرصاً أكبر لاقتناء رموز جديدة للتمايز الاجتماعي كامتلاك السيارات والشاليهات والقيلات والمحمول وما إلى ذلك ، قد حاولوا أيضاً الاستمتاع بالجنس من خلال زواج عرفي من فتاة جميلة تعيد الشباب وتعوض سنوات الحرمان ، خاصة مع تقدم العلم في صناعة الدواء والذي هيا لهذه الفئات من كبار السن أسباب وعوامل القدرة والمتعة الجنسية ، وجعلها متاحة للأغنياء والقادرين مادياً «انتشار القياجر على سبيل المثال» .

لقد ولدت ثقافة الحرمان الطويلة التي عاشتها هذه الفئات والشرائح نهماً للاستهلاك والاستمتاع بكل شيء وأى شيء<sup>(١١)</sup> .

إن المنحصر المحرك من طبقة اجتماعية غير تلك التي نشأ فيها ، يسخلى أثناء عملية الحراك هذه عن قيم قديمة لسياق اجتماعي سابق ليكتسب قيم سياق اجتماعي جديد ، غير أن المعاني والقيم لاتسقط فجأة ولا تكتسب فجأة كذلك ، ويظل الإنسان الذي خضع للحراك هامشياً بالنسبة للمنظومتين القيمتين ، وهو في النهاية لديه التزام قيمى ضعيف ومحدود .

يؤكد ذلك قصة فتاة تخرجت من الجامعة وعملت ، ثم علمت والدتها أنها تزوجت

عرفياً من صاحب الشركة<sup>(١٧)</sup> .

ولعلنا سمعنا عن حالات كثيرة مشابهة لأصحاب شركات ومصانع تزوجوا عرفياً من بعض الموظفين أو السكرتيرات . ويؤكد صحة استنتاجاتنا ما توصل إليه «ثروت إسحق» في دراسته عن اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج العرفي ، حيث أشار إلى أن الشباب الجامعي يذهبون إلى أن الأغنياء هم الذين يفكرون في الزواج العرفي ، فالثراء يرتبط من وجهة نظرهم بغياب المعايير واهتزاز القيم ، ويصبح إشباع الرغبات الجنسية بأي وسيلة هو السبيل للإحساس بالمتعة والسعادة .

إن الأغنياء يستهلكون كافة السلع المادية ويشعرون بالمتعة في التغيير ، مثل تغيير الملابس ، السيارات ، الشقق فاستهلاك وتغيير هذه الأشياء أصبح عادياً بالنسبة لهم ، ومن ثم فإن المتعة في تغيير الزوجة والإحساس بالمتعة الجنسية إنما تتم من خلال زواج عرفي لا يتحملون تبعات مسؤولياته الشرعية تجاه الزوجة ، كما أن عقد الزواج العرفي لا يشترط فيه إخطار الزوجة الأولى ، كما ينص القانون الصادر عام ١٩٩٧ في المادة ٢٣ على أنه «لاتقبل عند الإنكار دعوى الزوجة مالم يكن الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية .

### ثالثاً : مؤسسات التنشئة الاجتماعية والزواج العرفي :

لقد استمرت الثقافة الوطنية تنهل أسباب سيادتها وتجدها من مصدرين رئيسيين تقليديين ، واستمرت الوسائط الوظيفية التي انجزت عملية إعادة إنتاج الثقافة الوطنية وسيادتها هي ذاتها في سائر الظروف - التربية والتكوين ، معبراً عنهما في الممارسة من خلال مؤسستين هما الأسرة والمدرسة ، فالأسرة هي أول وأهم المصانع الاجتماعية التي تنتج الوجدان الثقافي الوطني بواسطة شبكة القيم التي توزعها من خلال التربية ، على سائر أفرادها وتلقنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها ، والمقدسات التي يتعين التزام الإيمان بها .

وتمثل المدرسة مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية التي تستأنف عمل الأولى وتنقل بأهدافها إلى مدى أبعد من حيث البرمجة والسوجيه ، وربما كانت المدرسة أسرة ثانية للناشئة تمارس الوظائف التربوية ذاتها .

لكن يبدو اليوم أن الإعياء قد دب في أداء هاتين المؤسستين ونال من وظائفهما التربوية والتكوينية ، ومن قدرتهما على الاستمرار في ممارسة أدوارها التقليدية الفعالة في إنتاج وإعادة إنتاج منظومات القيم الاجتماعية .

لقد أخفق النظام التعليمي وتفككت بنية الأسرة في امتداد الانهيار الكامل والشامل



لنظام القيم ، ويعبر المشهد التعليمي المعاصر عن درجة رهيبية من الإخفاق الزريع الذي منى به مشروع المدرسة الوطنية الذي كان حلاماً نهضوياً متقدماً منذ قرون ، كذلك فقدان الأسرة المتزايد لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمة وأخلاقية للناشئة ، بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها وفي مقدمتها الإعلام المرئي<sup>(٨)</sup> .

**الخلاصة :** هي انهيار السيادة الثقافية في امتداد تعرض النسيج الثقافي الوطني للتمزيق ، حيث تضافرت على صنعة الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج ، والإخفاقات الذاتية المتعاقبة التي منيت بها من الداخل مؤسسات إنتاج الرموز والقيم ، بسبب تقلص بناها وعجزها عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية الكونية .

لقد انهار النظام الثقافي الوطني التقليدي دون أن يكون في وسع المجتمع أن ينتج بديلاً عنه من داخل البنية الذاتية القائمة ، والأخطر من ذلك كله ، أن هذا الانهيار الذي أصاب الثقافة الوطنية : سلطة ، ومرجعية ، وسيادة ، يؤسس لتآكل شروط المقاومة لمفاعيل عولمة ثقافية ، زاحفة تنمو - موضوعياً - نحو تحطيم الحدود وتوحيد العالم على مقتضى نظام واحد . وهكذا يتلازم تمدد العولمة الثقافية مع انحسار السيادة الثقافية وتراجعها في مجتمعات الجنوب بعامة والمجتمعات العربية ومصر بخاصة .

إن ثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة ، إنها ثقافة ما بعد المكتوب والتي يؤرخ ميلادها باحتضار الثقافة المكتوبة .

إنها ثقافة الصورة ، التي تعتبر المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد ، إنها المادة الثقافية التي تلعب الدور نفسه الذي لعبته الكلمة فيما مضى - وهي لاحتياج إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدارك المتلقى ، فهي - بحد ذاتها - خطاب ناجز مكتمل يمتلك كل مقومات التأثير الفعال في مستقبله ، وهذا أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع ، بل هذا هو أساس خطورتها .

لقد أصبح النظام الثقافي المسيطر - في حقبة العولمة الثقافية - هو النظام السمعي البصري والممثل في حضرات الإمبراطوريات الإسلامية الضاربة التي تزج زجاً ملايين الصور يومياً يستقبلها مئات الملايين في كل أنحاء المعمورة ويستهلكونها ليس بوصفها مادة ثقافية معاصرة فقط ، بل بوصفها كيفية جديدة لوعي العالم والتعبير عنه .

إن نظام ثقافة العولمة ، أصبح المصدر الجديد الأقوى لإنتاج القيم والرموز وصناعتها ، وتشكيل الوعي والوجدان والذوق ، ولذلك آثاره الخطيرة على كافة الأصعدة والمستويات . أليس مرعباً أن يصبح التليفزيون هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي يقوم -

وظيفياً - مقام الأسرة والمدرسة ؟ فلم تعد الثقافة تعبيراً عن تمثل الناس لمحيطهم وتعبير عن نظام اجتماعهم المدني ، بل أصبح مطروحاً الآن التفكير فى معنى أن تنشأ فى وعى الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعى الذى يتتمون إليه - فحين يحمل الناس - عبر البث اليومى للصور - منظومات من الأفكار والقيم لم تخرج من رحم التطور الاجتماعى الطبيعى ، لا يبقى ثمة ما يدعو إلى استصغار الأمر ، إذ أن هذا الانفكاك والتجافى بين الثقافى والاجتماعى ، ستصاب البنية الاجتماعية بالخلل ، مما سوف يعرضها إلى تشويهه يضاف إلى تشوه الحلقة الأصلية الذى نشأ عن حداثة رثة شهدتها هذه البنية دون تقديم مقدمات وتمهيد أصول<sup>(١١٠)</sup> .

إن البعد الخطير فى هذا الثقافة هو ما يتعلق بثقافة الجنس الذى يث من خلال الفضائيات أو أشرطة الفيديو أو شبكة الانترنت وتحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعسرة لبعض الشرائح الاجتماعية تضغط هذه الثقافة ، وبخاصة فى مجال الشباب ، بحيث تدفعهم إلى سلوكيات كانت غريبة على المجتمع . وأصبحنا نعيش بعض وقائعها<sup>(١١١)</sup> .

نذكر منها حالات الزواج العرفى التى بدأت تنتشر بين فئات الشباب وطلاب الجامعات فبعض الفتيات روت أنها سلكت طريق الزواج العرفى لأن والدها كان يشاهد أفلام الجنس ، وأثناء غياب الأسرة كانت تشاهد هى الأخرى هذه الأفلام ، ثم تزوجت عرفياً حتى تطفىء نار جسدها<sup>(١١٢)</sup> .

ويذهب « محمود عودة » إلى القول : إذا كان التفاعل الأسرى قد تأثر سلباً بالتليفزيون وغيره ، وإذا كانت الأسرة قد أصبحت تختلف حول الطعام المرغوب ، وإنهارت المواعيد « المقدسة » للالتزام حول الطعام حيث فرصة الحوار والتوجيه والانتقال السلمى للثقافة والقيم عبر الأجيال ، وإذا كان ذلك داخل الأسرة الواحدة فى الشريحة الاجتماعية الواحدة ، فما بالنا بما يمكن أن يجرى على صعيد المجتمع ككل بمختلف طبقاته وشرائحه ؟

ليس ثمة شك فى ثقافة العولمة تندمج بصورة معاضمة شرائح اجتماعية أو فئات عمرية فى نمط ثقافى كونى هو النمط الأمريكى فى إشعار آخر<sup>(١١٣)</sup> .

إن أكثر مايلفت الانتباه من ظواهر العولمة المدى الذى بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أزواق الناس فى العالم ، فالموسيقى الأمريكية والتليفزيون والسينما ، من « مايكل جاكسون إلى دالاس » ، أصبحت منتشرة فى مختلف أنحاء العالم ، كما أن النمط الأمريكى فى اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع

الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع ، وبالأخص بين الشباب ، إضافة إلى ذلك أخذت اللغة الإنجليزية وخصوصاً اللهجة الأمريكية تصير لغة عالمية<sup>(١١)</sup> .

ومن الطبيعي أن يعنى ضياع اللغة العربية ضياع الثقافة والقيم المرتبطة بها ، وبذلك يتأسس فراغ لغوي وثقافي تتقدم اللغات والثقافات الأجنبية والغربية بالأساس إلى ملئه .

إن تقليد ومحاكاة الشباب لنمط الحياة الغربية وبخاصة الأمريكية إنما يعد سبباً من أسباب الزواج العرفي ، وحيث لاحظ الباحث أثناء إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ أن كثيراً من الشباب والفتيات يعيشون حياة مشتركة وفي منزل واحد دون أن يكونوا متزوجين زواجاً رسمياً أو موثقاً تحت مسميات مختلفة مثل Romemate أو Girlfriend أو Boy friend - إلخ لأن المجتمعات الغربية لاتحرم العلاقات الجنسية غير الزوجية ، فالعلاقة الجنسية بين الجنسين مباحة في شتى صورها ، ومن ثم فإن كثيراً من الشباب إنما يحاولون محاكاة النموذج الغربي ولكن هم في الوقت نفسه يحاولون التوفيق بين الثقافة الغربية التي تبيح العلاقة الجنسية بين الجنسين قبل الزواج وبين الثقافة المصرية المتعلقة بالزواج والتي لاتبيح العلاقات الجنسية إلا في ظل نظام الزواج الشرعي المستمد من الدين والشرعية ، ومن ثم فهم يلجأون إلى الزواج العرفي الذي يفتقد لبعض شروط الزواج الشرعي كولي الأمر والإعلان إضافة إلى عدم التوثيق . معتقدين أن هذا الشكل من الزواج المنقوص غير محرم ويتماشى مع العقيدة والدين .

ويذهب «على ليلة» إلى أن الجنس غريزة أخرى تخاطبها ثقافة العولمة ، حيث يتدفق الجنس من الإعلام والإعلان التليفزيوني وأشرطة الفيديو ، والحوار مع الجنس المتنوع على الانترنت ولامانع من بغى التليفون ، الإعلان أيضاً عن سلع تشبع الغرائز متاحة للجميع ، وللشباب بالتحديد ، الأغنياء منهم يستهلكون الجانب المادى للسلع لأنهم يدفعون المقابل ، والفقراء يستهلكون الصور في مقابل أنهم لا يدفعون شيئاً ، نوع من العدل تفرضه العولمة .

وعلى خلاف الشباب من أبناء الشرائع الفنية أو «حديثي النعمة» نجد الشباب من أبناء الطبقة المتوسطة يعيشون في سياق مشكل لاعمل ، ولادخل ، ولازواج ، الحياة متوقفة بهم وأحلى سنوات العمر تتسرب من بين أصابعهم ، وإذا حاولوا الاستعانة بأسرهم يجدونها عاجزة عن إشباع كل احتياجاتهم.

وتطرح حلول تلقائية لهذا الموقف المشكل ، فمسكن الأسرة يأويه إذا تزوج ، وأحياناً تتحمل الأسرة بعض نفقاته وإذا استحل الزواج ، فالزواج العرفي متاح حيث ممارسته تحت

غطاء من الشرعية ، وفي ذات الوقت بلا تكلفة ، وقد يهرب الشباب من هذا الموقف دون شك إلى عالم المخدرات ، أو يذهب إلى المسجد طالباً لمباركة العناية الإلهية لحياته ، ويعرض نفسه إلى أن تتلقفه جماعات التيار الإسلامي .  
 قد تغريه بإشباع بعض حاجاته أو تبحث له عن أخت من الجماعة يتزوجها عرفياً ، غير أنها في النهاية تدفعه على طريق العنف والرفض<sup>(١٤)</sup> .

#### د. محمد منصور

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

## قائمة المراجع

- ١ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ٢٠٠١ ... ص ٢٨١ - ٢٩٣
- ٢ - سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مجلة المنار ، العدد السادس ، يونيو ١٩٨٥ ص ١٨ - ٢٥
- ٣ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي مصدر سابق ... ص ٢٩٥ - ٢٩٧
- ٤ - على الدين هلال ، الإطار السياسي لقض توزيع الدخل ، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، في جودة عبدالحق (محرراً) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ ... ص ٩٩
- ٥ - Malak Zaalouk, Commerical Agentsin Egypt Acase Study in Develop- - ment, B. H. D. To University of Hull, London , 1982. pp ... .. 279 - 295
- ٦ - سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٦ ... ص ٤٦ - ٤٨ ، ص ٨٣ - ١٥٥
- ٧ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ... ص ٢٢٨ - ٢٢٩
- ٨ - جلال أمين ، العولمة والدولة ، منشور في «العرب والعولمة» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ... ص ١٥٣ - ١٧٠
- ٩ - انظر كذلك : جلال أمين والدولة الرخوة في مصر ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٣
- ٩ - انظر في ذلك :
- محمد منصور ، مصطفى مرتضى ، العالم العربي على مشارف القرن الحادى والعشرين ، مطبعة الأمل ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ... ص ٢٦٢ - ٢٦٣
- ١٠ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ... ص ٢٨١ - ٣٢٠
- ١١ - الحبيب البهتاني ، ظاهرة العولمة ، الواقع والآفاق ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر - ديسمبر ، ١٩٩٩ ... ص ٣٠ - ٣٤
- ١٢ - سمير نعيم ، المحددات الاجتماعية والاقتصادية لتطرف الدينى ، حالة مصر ، المستقبل العربى العدد ١٣١ يناير ١٩٩٠ ... ص ١١٦ - ١١٩
- ١٣ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ... ص ٢٨١ - ٣١٥
- ١٤ - ثروت إسحق ، اتجاهات الشباب الجامعى نحو الزواج العرفى ، الإدارة العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس القاهرة ، ٢٠٠١ ... ص ٥٧ - ٥٨
- ١٥ - شادية قناوى ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للزواج العرفى ، الإدارة العامة لرعاية الشباب جامعة عين شمس

- ١٦ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ... ص ٢٩٥ - ٢٩٦
- ١٧ - عبد الخالق حسن الشريف ، احذرو الفساد السرى ، الزواج العرفى حالياً ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، القاهرة ١٩٩٩ ... ص ١٩
- ١٨ - عبد الإله يلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية العرب والعولمة ، مصدر سابق ... ص ٣٢٥ - ٣٢٦
- ١٩ - محمد عابد الجابري ، المسألة الثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ... ص ١٧٥ - ١٩٩  
انظر كذلك : محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ... ص ٢٩٧ - ٣٠٨
- ٢٠ - عبد الخالق حسن الشريف ، احذرو الفساد السرى ، مصدر سابق ... ص ١٥
- ٢١ - محمود عودة ، العولمة وثقافة الهامبرجر أسس علم الاجتماع ، مصدر سابق ... ص ٣٥٧
- ٢٢ - بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة ، معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، العرب والعولمة ، مصدر سابق ... ص ٣٥٧
- ٢٣ - محمود عودة ، على ليلة ، تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ... ص ٣١٣ - ٣١٤

## فهرست

صفحة

- ١ - كلمة أ.د. حسن غلاب رئيس الجامعة ..... ٣
- ٢ - كلمة أ.د. محمود عودة نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب ..... ٧
- ٣ - كلمة أ.د. ثروت إسحق رائد اللجنة الاجتماعية ، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب..... ١١
- ٤ - كلمة الإدارة العامة لرعاية الشباب - إدارة النشاط الاجتماعي ..... ١٥
- ٥ - الزواج العرفي بين الشباب انحراف عن الصحة النفسية السوية أ.د. محمود السيد أبو النيل أستاذ علم النفس كلية الآداب جامعة عين شمس ..... ١٩
- ٦ - الزواج العرفي بين طلاب وطالبات الجامعة منظور نفسى أ.د. عادل صادق رئيس مركز الطب النفس كلية الطب جامعة عين شمس ..... ٢٥
- ٧ - اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج العرفي أ.د. ثروت إسحق أستاذ ورئيس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة عين شمس ..... ٣١
- ٨ - الأبعاد الاجتماعية والثقافية للزواج العرفي أ.د. شادية على قناوى وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس..... ٨١
- ٩ - التحولات الاقتصادية الاجتماعية ومشكلات الطبقة الوسطى المصرية (الزواج العرفي نموذجاً) د. محمد منصور - مدرس علم الاجتماع كلية الآداب - جامعة عين شمس ..... ٩١

## أولاً : هيئة الإشراف

- أ.د. محمود عودة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب  
أ.د. ثروت إسحق أستاذ ورئيس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة  
عين شمس ورائد اللجنة الاجتماعية  
أ.د. محمد منصور مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة  
عين شمس ورائد اللجنة الاجتماعية  
السيد / مختار بلبران ( أمين الجامعة المساعد )  
السيدة / سناء محمود صبرى ( مدير عام رعاية الشباب )

## ثانياً : الاعداد والتنفيذ

- السيدة / شادن محمود سعد ( مدير الادارة وكبير أخصائيين )  
السيد / نادر عبد الله نصر ( كبير أخصائيين )  
السيدة / هدى عبد العظيم ( أخصائي ثان )  
السيد / طلعت عبده أحمد ( أخصائي ثان )  
الآنسة / نشوى عبد المقتدر ( أخصائي ثالث )



